الأثر الدلالي لردود شراح الكتاب النحوية وإعتراضاتهم في القرن الرابع الهجري (الأدوات انموذجًا)

The semantic impact of the book's grammatical commentators' responses and objections in the fourth century AH (Tools as an example)

م. م. سحر فاضل عبد المطلب الشمري

الجامعة العراقية/ كلية العلوم الإسلامية

M. M. Sahar Fadel Abdul Muttalib Al-Shammari

Iraqi University/College of Islamic Sciences

saharfathal1987@yahoo.com

07717347988

ملخص البحث

يعد كتاب سيبويه عمدة في فن الصرف نظرا لما اشتمل عليه من قواعد وأصل أحاطت العلم المتعلق بالنحو إحاطة تامة حيث استوفي قوانينه، واستقصى قواعده، وعليه فقد هدفت هذه الدراسة إلى تتبع ردود شراح الكتاب لسيبويه واعتراضاتهم الصرفية في القرن الرابع الهجري، وذلك من خلال الوقوف على جانب ردود الشراح واعتراضاتهم في جانب الدراسة النحوية(الادوات انموذجاً)، وفي سبيل تحقيق ذلك فقد انتهجت الباحثة المنهج الاستقرائي، والذي يعتمد على جمع المادة العلمية من خلال الوقوف على مصادر شراح الكتاب لسيبويه، ومن ثمَّ الاستعانة بالمنهج التحليلي المقارن، وذلك من أجل بيان وتوضيح جوانب ردود الشراح واعتراضاتهم على الكتاب، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، لعلَّ من أهمها أنَّ النحاة اعتمدوا في تعقيباتهم على كتاب سيبويه.

الكلمات المفتاحية: (ردود الشراح، اعتراضات نحوية، الادوات، كتاب سيبويه).

Abstract:

Sibawayh's book is considered a foundation in the art of morphology due to the rules and principles it included that completely encompassed the science related to morphology, as it fulfilled its laws and investigated its rules. Accordingly, this study aimed to trace the responses of the book's commentators to Sibawayh and their morphological objections in the fourth century AH, by examining The aspect of the commentators' responses and objections in the aspect of the grammatical study (the tools as a model), and in order to achieve this, the researcher adopted the inductive approach, which depends on collecting scientific material by identifying the sources of the commentators of the book by Sibawayh, and then using the comparative analytical method, in order to clarify and clarify Aspects of the commentators' responses and objections to the book. The study reached many results, perhaps the most important of which is that the grammarians relied in their comments on Sibawayh's book.

Keywords: (explainer's responses, grammatical objections, tools, Sibawayh's book).

أولاً: نُبْذَةٌ تَعْرِيفِيَّةٌ بشُرَّاحِ القَرْنِ الرَّابِعِ الهجريِّ ومُصَنَّفاتِهِم (مَوْضعِ الدِّراسةِ)

إنَّ ما توفَّرَ عليه علماءُ القَرْنِ الرَّابِعِ الهجريِّ في شُرُوحِهِم قد ارتكزَ بلا شَكٍّ في نصيبٍ وافرٍ منه على ما حَوَتْهُ هذه التَّصنيفاتُ الثَّرَّةُ والتَّعليقاتُ, فَضْلًا عن مُكْنَةِ الشُّرَّاحِ أَنْفُسِهِم العلميَّةِ, وتضلُّعِهِم من كتابِ سيبويه، وفيما يأتي نُبْذَةٌ تعريفيَّةٌ بشُرَّاحِ القَرْنِ الرَّابِعِ الهجريِّ ومُصَنَّفاتِهِم محلِّ الدِّراسةِ.

١- أبو جعفرٍ النَّحَّاسُ(ت٣٣٨هـ) وكتابُهُ(شَرْحُ أبياتِ سيبويهِ):

هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المراديّ النَّحَّاس النَّحويّ المصريّ, وعُرف بالصَّفَّاء أيضًا, والنَّحَّاس والصَّفَّار كلاهما نسبة إلى مَنْ يعمل الأواني الصفرية[١]، أمَّا كتابه (شرح أبيات سيبويه), فيُعَدُّ من أقدم ما وصل إلينا من شروح شواهد سيبويه، وقد وسمه القفطي بقوله: «... لم يُسْبَقْ إلى مثله, وكُلُّ ما جاء بعده استمدَّ منه»[٢].

وقد قَسَّمَ النَّحَّاس كتابه (شرح أبيات سيبويه) على أبواب, وقد أشار إلى ذلك في مُقَدِّمة الكتاب, إذ قال: «جملة أبيات كتاب سيبويه... ألف وخمسون بيتًا، منها خمسون غير معروفة، وسأوجز في شرح معانيها وحل مشكلاتها, ولا أُخِلُّ بمهمّ من إعرابها, وأُقسِّمُها أبوابًا؛ ليأتلف نظمها؛ ويقرب فهمها»[٣], ولم يُوافِقْ سيبويه من حيث عدد الأبواب والتسمية[٤], وكان يورد الشاهد بعد أن يحدد موقعه من الكتاب, وذلك بذكر الباب الذي ورد فيه الشاهد, وقد يُوضِّحُ عنوان الباب الذي يُثبت فيه الشاهد بعدد من الأمثلة النثرية, كقوله: «لولا خوفٌ زيدًا لكان كذا وكذا, وأنت تُريد: لولا خوفُ زيدٍ، فلما أوقعت التنوين نصبت»[٥], وهو في أغلب الأحيان يُشير إلى محل الشاهد بأكثر من لفظ، منها: (هذا حُجَّة), أو (هذه حُجَّة), أو (هذا البيت حُجَّة) أو (يُريد)، وغيرها من الألفاظ الدالة على ذلك.

---

(١) يُنظر: وفيات الأعيان: ٨٢/١؛ ومعجم الأدباء: ٢٢٢/٤.

(٢) إنباه الرواة: ٨٠١/١.

(٣) شرح النحاس: ٢٨.

(٤) يُنظر: شرح الشواهد النحوية: ٣٢.

(٥) شرح النحاس: ٦١.

٢- أبو سعيدٍ السِّيرافيُّ (ت٣٦٨هـ) وكتابُهُ(شَرْحُ كتابِ سيبويهِ):

هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المزربان السِّيرافيّ النَّحويّ, وكان عالمًا ذائع الصِّيت في عُلُوم العربية, وأعلم الناس بنحو البصريين[١], وقد دلّ شرحه للكتاب على قدرته العلمية، وتضلُّعه من كتاب سيبويه[٢]، فقد انمازَ بطابعه التفصيليّ المُسْهَب، مع تعزيزه إيَّاهُ بالتعليلات والآراء النحوية المنعزوَّة إلى أصحابها من علماء النحو الذين يُعْتَدُّ بهم, سواء ممَّنْ عاصروه أم ممَّنْ سبقوه, وبعقليَّةٍ نقديَّةٍ حُرَّةٍ تُؤيِّدُ بَعْضًا, وتردُّ بَعْضًا, وتستقلُّ أحيانًا, من مثل قوله: «والرأي عندي ما قاله سيبويه, أو ما قاله فلان» أو «هذا فاسد عندي» و «القول عندي كذا» أو «يجوز عندي كذا وكذا...»[٣].

ويُعَدُّ السِّيرافيُّ أجرأ الشُّرَّاح قاطبةً في الرَّدِّ على سيبويه؛ وقد ساعدَهُ على ذلك أصالتُهُ العلميَّةُ ونُبُوغُهُ, وتنوُّعُ مصادِرِ معرفتِهِ اللُّغويَّةِ وسعةُ أُفُقِهِ فيها[٤]، على أنَّ دَفْاعَهُ عن سيبويه أكثرُ من تعقُّبِهِ إيَّاهُ بكثيرٍ, ويُؤخَذُ عليه استشهادُهُ أحيانًا بآراءِ علماء من دونما عَزْوٍ إلى أصحابها, مكتفيًا بالإشارة إليهم بقوله: «وقال بعض أهل العلم, أو قال بعضهم, أو ذكر بعض النحويين, أو قال أصحابنا»[٥] وغيرها من الإشارات المبهمة بخصوص مسألة معينة مؤيدة لرأي سيبويه أو معارضة لرأيه.

٣- أبو عليٍّ الفارسيُّ(ت٣٧٧هـ) وكتابُهُ(التَّعْلِيقَةُ):

هو أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسيّ[٦]، وأمَّا كتابه (التعليقة على كتاب سيبويه) فهو إملاءات وشروحات الفارسيّ، تعاليق مختلفة على مواضع معينة من الكتاب رأى فيها إشكالًا أو غموضًا, فأحيانًا يَبْسُطُ القول, وأحيانًا يقتضبه, وقد يُهْمِلُ كُلَّ شيءٍ في البابِ ما عدا ذِكْرَهُ العُنْوانَ، أو يُهْمِلُ ذِكْرَ العُنْوانِ، ويكتفي بشرحِ بعضِ مشكلاتِ النَّصِّ تَحْتَهُ, وقد حقَّق تعليقته ذي ستة مجلدات, وعقد الخامس والسَّادس منها للفهارس[٧] فمنهجه فيها وأسلوبه واحد, فما ينطبق على الجزء الأول منها, نجدهُ تمامًا في آخر أقسامها, والحقيقة أنّ

(١) يُنظر: تاريخ بغداد:٣٤٢/٧؛ وإنباه الرواة: ٣١٣/١.
(٢) يُنظر: أنباه الرواة: ٣٤٨/١-٣٥٠.
(٣) يُنظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف: ١٤٦.
(٤) يُنظر: منهج أبي سعيد السيرافي:١٦٦.
(٥) المصدر نفسه: ١٦٦.
(٦) يُنظر: معجم الأدباء: ٢٣٢/٧؛ وإنباه الرواة: ٢٧٥/١.
(٧) يُنظر: تعقيبات أبي علي الفارسي على آراء سيبويه الصرفية, سامي محمد الزهراني (أُطروحة دكتوراه): ٢٥.

منهجها ينفي أن تكون استقصاءً لشرح كتاب سيبويه أجمع, وإنّما كان هدفه أن يُبيِّنَ ما غمض من نصوص سيبويه مُشقِّقًا المعاني تارةً, ومقتضبًا لها تارةً أخرى؛ ولعلَّ بمنهجه هذا كان يُريد أنْ يختطَّ لنفسه طريقًا ينفردُ به في معالجة معضلات الكتاب من دونما أن يثقل على طُلَّابه بشرح نصِّه كاملًا(١).

٤- أبو الحَسَنِ الرُّمَّانيُّ(ت٣٨٤هـ) وكتابُهُ (شَرْحُ كتابِ سيبويهِ):

هو أبو الحسن على بن عيسي بن على بن عبد الله الرماني(٢)، وأمَّا مَنْهَجُهُ في (الشَّرْحِ) فيتمثَّلُ في إيرادِهِ عُنْوَانَ البابِ الذي يرومُ شْرَحَهُ, وقد يتطابقُ العُنْوَانُ ذا مع ما هو موجودٌ في الكتابِ, وقد لا يتطابقُ, ثُمَّ يسوقُ ما أورد سيبويه فيه بصيغة (أسئلة), من دون أنْ يُعْنَى بذكر كلام سيبويه بلفظه وتعبيره, وقد انمازَ شْرَحُهُ من سائرِ الشُّرُوحِ الأُخَرِ بكثرة دفاعه عن سيبويه, لا يُماثِلُهُ في ذلك أحدٌ, كما وأنَّ للرُّمَّانيِّ أيضًا ردودًا واستدراكاتٍ على سيبويه, إذ تعقَّبَهُ في غيرِ مَوْضِعٍ من مَواضِعِ شَرْحِهِ, إذا ما وَجَدَ الرَّاجحةَ في رَأْيِ غيره, أو الدَّليلَ على خلاف ما يَزْعُمُ, أو إمكانَ الحَمْلِ على غير ما يقولُ, أو سماعًا لم يلتفتْ إليه، ونحو ذلك ممَّا يَلْحَظُهُ أبو الحَسَنِ الرُّمَّانيُّ(٣).

٥- أبو مُحَمَّدٍ السِّيرافيُّ(ت٣٨٥هـ) وكتابُهُ (شَرْحَ أبياتِ سيبويهِ):

هو أبو مُحَمَّدٍ يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السِّيرافيّ(٤), أمَّا منهجه في كتابه (شرح أبيات سيبويه), فقد قَسَّمَ كتابه على فقرات بلغت ست مئة وعشرين فقرة, ضمّن كُلّ فقرة شاهدًا واحدًا أو أكثر, ولم يلتزمْ في ترتيبها منهجًا مُحدَّدًا(٥), وكان ابن السِّيرافيّ في أكثر المواضع يُمَهِّدُ للشاهد قبل عرضه, ومن ذلك قوله: «قال سيبويه في باب من المصادر ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره, ولكنَّها مصادر وُضِعَتْ موضعًا واحدًا لا يتصرَّفُ في الكلامِ،

(١) يُنظر: آراء أبي علي الفارسي النحوية والصرفية خلال كتابه التعليقة على كتاب سيبويه، سامية شمس الدين محمد عبد اللطيف (رسالة ماجستير): ٤٦.

(٢) وفيات الاعيان: ٢٩٩/٣.

(٣) يُنظر: شرح الرماني (تحقيق النجار): ٢٣/١.

(٤) يُنظر: أنباه الرواة: ٣١٣/١؛ وبغية الوعاة: ٥٠٧/١.

(٥) يُنظر: الكتاب: ١٩٨/١.

(فقِعْدَكَ) تجري هذا المجرى»[١]، فابن السِّيرافيّ لم يلتزمْ طريقةً واحدةً في شَرْحِهِ, وهو في عامَّةِ شَرْحِهِ هذا مُوافِقٌ لسيبويه, حاشا اليسير ممَّا تناثَرَ هنا وهناكَ في تضاعيفِهِ.

ثانياً: المسائلِ النَّحْوِيَّةِ (الأدوات)

المسألة الاولى: حَذفُ (لامِ الأَمرِ) في قَولِ الشَّاعِرِ: (مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ...)[٢].

قالَ سيبويه في (هذا بابُ ما يَعمَلُ في الأَفْعالِ، فيَجزِمُها): «واعلَمْ أنَّ هذِه (اللَّامَ) قَدْ يَجوزُ حَذفُها في (الشِّعرِ)، وتَعمَلُ (مُضْمَرةً)، كأَنَّهم شبَّهوها بـ(أنْ) إذا أَعمَلوها مُضمَرةً، وقالَ الشَّاعِر:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا

و إنَّما أَرادَ: لتَفْدِ...»[٣].

ولَمْ يَلزَمْ ذلِك السِّيرافيُّ، إذْ تَعقَّبَه بوَجهٍ آخَرَ مُحتَمَلٍ أَيضًا عَزاه إلى غَيرِه وأَيَّدَه بشاهِدٍ مِن آي القُرْآنِ الكَريمِ، إذْ قالَ: «... وقَدْ ذكَرَ أَبو بَكرٍ مبرمانُ عَنْ أَ بي عَليٍّ عَسْلِ بْنِ ذَكْوانَ عَنْ أَبي عُثْمانَ المازِنيِّ، أنَّ الشَّاعِرَ يَجوزُ أَنْ يَكونَ أَرادَ: (تَفْدي نَفْسَكَ)، عَلى (الخَبَرِ)، ولكنَّه حذَفَ (الياءَ) كما حذَفوا مِن (دَوامي الأَيدِ)، يُريدونَ: الأَيْدي.

قالَ أَبو سَعيدٍ: وأَجوَدُ مِنَ هذا الاستِشهادِ (خَطُّ المُصحَفِ)، وقراءةُ مَن قرأَ: {**ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ فَارْتَدَّا**}[٤]» [٥].

قُلْتُ: وقَدِ انفرَدَ أبو سَعيدٍ بذلِك دونَ غَيرِه مِنَ الشُّرَّاحِ.

وخالَفَهُ في ذلِك المُبرِّدُ، إذْ قالَ: «... والنَّحْويُّونَ يُجيزونَ إِضْمارَ هذِه اللَّامِ للشَّاعِرِ إذا اضُطرَّ ... فلا أَرى ذلِك عَلى ما قالوا؛ لأَنَّ عَوامِلَ الأَفْعالِ لا تُضمَرُ، وأَضعَفُها الجازِمةُ ...»[٦].

---

(١) يُنظر: شرح أبيات سيبويه: ١٠٨/١.

(٢) البيت من الوافر، وهو لأبي طالب في شرح شذور الذهب: ٢٧٥؛ وله أو للأعشى في خزانة الأدب: ١١/٩؛ للأعشى أو لحسّان أو لمجهول في الدرر: ٦١/٥؛ الإنصاف:٥٣٠/٢؛ الجني الداني: ١١٣؛ رصف المباني:٢٥٦؛ سر صناعة الإعراب: ٣٩١/١؛ شرح الأشموني: ٥٧٥/٣؛ شرح المفصل:٣٥/٧، ٦٠، ٢٤/٩٦٢؛ الكتاب: ٨/٣؛ مغني اللبيب: ٢٢٤/١؛ المقتضب: ١٣٢/٢؛ همع الهوامع:٥٥/٢.

(٣) الكتاب: ٨/٣.

(٤) سورة الكهف، الآية: ٦٤، وهي في المصحف الشريف: (قال ذلك ما كنا نبغ فارتدا على آثارهما قصصًا).

(٥) شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ١٩٨/٣.

(٦) المقتضب: ١٣٢/٢-١٣٣؛ ينظر: الجنى الدّاني في حروف المعاني:١٥٥: همع الهوامع: ٤٤٤/٢.

وقال ابن مالك: «... ثُمَّ أَشَرْتُ إلى حَذفِ لامِ الأمرِ وبقاءِ عَمَلِه، وهُوَ على ثلاثة أضربٍ: كَثيرٍ، قَليلٍ، وَقَليلٍ مخَصْوصٍ بالاضطرارِ، فالكَثيرُ المُطَّرِدِ الحَذفِ بَعدَ أَمرٍ بقَولٍ، كَقَولِه تَبارَكَ وتَعالى: {**قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ**}[1].

أيْ: ليُقيموا ، فحذفَ اللَّامَ؛ لأنَّه بَعْدَ **(قُل)** .. والقليلُ الجائِزُ في الاختيارِ بَعْدَ قولٍ غَيرِ أَمرٍ، كقَولِ الرَّاجزِ :

قُلتُ لبوّابٍ لديه دارُها تِيْذَنْ فإني حَمْوُها وجارُها

أرادَ: لتيذنْ، فحذفَ (اللَّامَ) وأَبْقى عَمَلَها... والقَليلُ المَخصوصُ بالاضطِرارِ الحَذفُ دونَ تَقَدُّمِ قَولٍ بصيغةِ أَمرٍ ولا بغَيرِها...»[2].

وأرى أنْ لا مانعَ من حَذْفِهَا في (الشِّعْرِ) خاصَّةً اضطرارًا, وما أوردَهُ أبو سعيدٍ السِّيرافسُّ على ما ساق سيبويه مُحْتَمَلٌ أيضًا, وهو بحقٍّ وَجْهٌ لطيفٌ, ولله درُّهُ من عالمٍ.!

المسألة الثانية: حَقيقةُ (أنْ) المَصدَريَّةِ

قالَ سيبويه في(هذا بابُ عِدَّةِ ما يَكونُ علَيْه الكَلِمُ): «...و(أنْ) بمَنزِلةِ (الَّذي)، تَكونُ معَ الصِّلةِ بمَنزِلةِ (الَّذي) معَ صِلتِها اسمًا، فيَصيرُ: يُريدُ أَنْ يَفعَلَ، بمَنزِلةِ: (الضَّارِبِ)»[3].

قُلْتُ: وتَعقَّبَه في ذلِك السِّيرافيُّ، إذْ قالَ: «... جعلَ (أنْ) اسمًا بمَنزِلةِ (الَّذي)، وللمُعترِضِ أَنْ يَقولَ: إنَّ (أنْ) لَيسَت باسمٍ وَحدَها، و(الَّذي) وَحْدَها اسمٌ؛ لأنَّها يَرجِعُ إلَيْها الضَّميرُ في (الَّذي ضرَبْتُهُ)، وما أَشبَهَ ذلِك»[4].

وبمِثلِ ذا تَعقَّبَه الفارِسيُّ أيضًا، إذْ قالَ: «... (أنْ) حَرفٌ لَيسَ باسمٍ، والَّدليلُ عَلى ذلِك أنَّه يَنصِبُ الفِعلَ، ولَوْ كانَ اسمًا لَمْ يَنصِبْ؛ لأنَّ الاسمَ لا يَعمَلُ في الفِعلِ؛ ولأنَّه لَيسَ باسمٍ لَمْ يَعُدْ إلَيْه مِن صِلتِه ذِكرٌ، كما عادَ مِن صِلةِ (الَّذي) وسائِرِ المَوْصولاتِ الذِّكرَ مِن صلاتِها»[5].

---

(١) سورة إبراهيم, الآية: ٣١.

(٢) شرح الكافية الشافية: ٢/١١٥-١١٦.

(٣) الكتاب: ٤/٢٢٨

(٤) شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٥/١٠٤

(٥) التعليقة: ٤/٢٤٩-٢٥٠.

أمَّا الرُّمَّانيُّ فأَغفَلَ هذا الَملحَظَ عَلى سيبويه، ولَمْ يَرِدْ عِندَه شَيْءٌ فيه(١).

المسألة الثالثة: حَقيقةُ (لَنْ) مِن حَيثُ: البَساطةُ والتَّرْكيبُ.

مَذهَبُ سيبويه أنَّها (بَسيطةٌ) خِلافًا لشَيخِه الخَليلِ، إذْ ذهَبَ إلى أنَّها مُرَكَّبةٌ مِن (لا أَنْ)، إذْ قالَ في (هذا بابُ إعْرابِ الأَفْعالِ المُضارِعةِ للأَسْماءِ): «فأمَّا الخَليلُ فزعَمَ أنَّها (لا أَنْ)؛ ولكنَّهم حذفُوا لكَثْرتِه في كَلامِهم.... وأمَّا غَيرُه فزعَمَ أنَّه لَيسَ في (لَنْ) زيادةٌ، ولَيسَت مِن كَلِمتَينِ، ولكنَّها بمَنزِلةِ شَيْءٍ عَلى حَرفَينِ لَيسَت فيه زيادةٌ، وأنَّها في حُروفِ النَّصبِ بمَنزِلةِ (لَمْ) في حُروفِ الجَزمِ، في أنَّه لَيسَ واحِدٌ مِنَ الحَرفَينِ زائِدًا، ولَوْ كانَت عَلى ما يَقولُ الخَليلُ لما قُلْتُ: أمَّا زَيدًا فلَنْ أَضرِبَ؛ لأنَّ هذا اسمٌ، والفِعلَ صِلةٌ، فكأنَّه قالَ: أمَّا زَيدًا فلا الضَّربُ لَه»(٢).

قُلْتُ: واضطرَبَ في ذلِك السِّيرافيُّ، إذْ قوَّى مَذهَبَ الخَليلِ في مَوضِعٍ، وردَّ عَلى سيبويه ما أَلزَمَه به، وتَنكَّبَ لَه في مَوضِعٍ آخَرَ مؤيِّدًا سيبويه فيما ذهب إليه، إذْ قالَ في مَوضِعِ موافَقةِ الخَليلِ والرَّدِّ عَلى سيبويه: "وللمُحتَجِّ عَنِ الخَليلِ أَنْ يَقولَ: إنَّ الحَرفَينِ إذا رُكِّبَا قَدْ يَتَغيَّرُ مَعْناهما مُنفرِدَينِ، مِن ذلِك أنَّك تَقولُ: لَوْ جِئْتَني لأَكرَمْتُك، فإنَّما امتَنَعْتَ مِن إكْرامِه؛ لامتِناعِ مَجيئِه؛ و(لَوْ) يَمتَنِعُ بها الشَّيْءُ لامتِناعِ غَيرِه، فإذا أَدخَلْتَ عَلى(لَوْ): (ما أَوْ لا)، استَحالَ مَعْناها الأَوَّلُ، وصارَت بما بَعدَها (للتَّحضيضِ) ... فيَقولُ المُحتَجُّ للخَليلِ: إنَّ مَعْنى (لَنْ) (لا أَنْ)، إلَّا أنَّا إذا ركَّبْنا (أنْ معَ لا) لَمْ يَكُنِ الفِعلُ صِلةً لها، كما يَكونُ صِلةً لـ(أنْ)، وصارَت بمَنزِلةِ (لَم) في أنَّ الفِعلَ الَّذي بَعدَها لَيسَ بصِلةٍ لَها»(٣).

وقالَ في مَوضِعِ موافَقةِ سيبويه وتأْييدِ ما أَلزَمَ به الخَليلَ: «... والمُختارُ قَولُ غيرِ الخَليلِ، والحُجَّةُ فيه (سِوى ما ذكَرَه سيبويه)، أنَّا إذا قُلْنا: لَنْ أَضرِبَ زَيدًا، كانَ كَلامًا تامًّا لا يَحتاجُ إلى إضْمارِ شَيْءٍ، وإذا قُلْنا: لا أَنْ أَضرِبَ زَيدًا، لَمْ يَتمَّ الكَلامُ؛ لأنَّ (أَنْ وما بَعدَه) مِنَ الفِعلِ والمَفْعولِ بمَنزِلةِ (اسمٍ واحِدٍ)، والاسمُ الواحِدُ إذا وقَعَ بَعدَ (لا) احتاجَ إلى خَبَرٍ، فلَيسَ لَفظُ (لَنْ) وَفْقًا للفظِ (لا أَنْ)، ولا مَعْناها وَفْقًا لمَعْناها، فما الَّذي أَوجَبَ أنَّها هي؟، وجُمْلةُ الأَمرِ أنَّه لَيسَ لَنا أنْ نَدَّعيَ في (لَنْ) غَيرَ ظاهِرِها إلَّا ببُرْهانٍ، وقَدْ رأَينا في الحُروفِ النَّاصِبةِ (كَيْ وإذَنْ)

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه، الرماني: ٣٣٤١/٧.

(٢) الكتاب: ٥/٣؛ ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٣٢/١-٣٣، ١٩٢-١٩٣؛ شرح كتاب سيبويه، الرماني: ١٦٥٢/٤.

(٣) شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٣٣/١

ولَيسا بمأْخوذَينِ مِن لَفظِ (أنْ)»[١].

ووقَعَ هذا الاضْطِرابُ أَيضًا الرُّمَّانيِّ، إذْ قالَ في شَرحِه كتابَ سيبويه: «...والصَّوابُ قَولُ سيبويه.... وفي الحَملِ عَلى: (لا أَنْ)، تَعَسُّفٌ بكَثْرةِ الحَذفِ؛ إذْ حُذِفَتِ (الأَلِفُ والهَمْزةُ)، فبتَقْديمِ مَعْمولِ الصِّلةِ عَلى وَجهٍ لابُدَّ مِن أَنْ يَرجِعَ فيه إلى أَنَّ (لَنْ) بمَنزِلةِ (لَمْ) في الاستِعْمالِ؛ فيَصيرُ مِن أَجلِ هذا حَملُ (لَنْ) عَلى: (لا أَنْ)، تَعَسُّفًا لا يَجوزُ)»[٢].

وفي كِتابِه (مَعاني الحُروفِ) تَنَكَّبٌ لسيبويه، وأيَّدَ الخَليلَ بقَولِه: «.. وأَلزَمَه سيبويه أَلَّا يُجيزَ: زَيدًا لَنْ أَضرِبَ؛ لأَنَّ (زَيدًا) في صِلةِ (أنْ)؛ لأَنَّه مَفْعولُ (ضرَبَ)، ولا يُلزِمُ الخَليلُ هذا؛ لأَنَّ الحُروفَ إذا رُكِّبَت انتَقَلَ حُكمُها في غالِبِ الأَمرِ، نَحْوُ: (هَلْ، ولَوْ، ولَمْ)، إذا رُكِّبَت فقيلَ: (هلَّا، ولَوْ ما، ولَوْلا، ولمَّا)، أَلا تَرى أَنَّ مَعانيَ هذِه الحُروفِ قَدِ انتَقَلَت عَنِ (الحُكمِ الأَوَّلِ)، وكذلِك (أنْ) لمَّا رُكِّبَت انتَقَلَ حُكمُها...»[٣].

أَمَّا الفارِسيُّ فاكتَفَى بتَوْضيحِ وَجهِ الخِلافِ في المَسأَلةِ ذي، «ولَمْ يُعضِّد أيًّا فيها»[٤].

للنُّحاةِ في (لَنْ) ثَلاثةُ أَقْوالٍ؛ فمِنْهم مَن يَرى أَنَّها بَسيطةٌ، ومِنْهم مَن يَرى أَنَّها مُرَكَّبةٌ، ومِنْهم مَن يَراها أَنَّها (لا) النَّافيةُ، والنُّونُ بَدَلٌ مِنَ الأَلِفِ, فمِنَ الَّذينَ يَرَوْنَ البَساطةَ سيبويه والجُمْهورُ[٥].

والَّذينَ يَرَوْنَ أَنَّها مُرَكَّبةٌ من: (لا أَنْ)؛ ثُمَّ حُذِفَت هَمْزةُ أنْ تخفيفًا؛ والألفُ لالتِقاءِ السَّاكِنَينِ، الخَليلُ والكِسائيُّ[٦].

بَيْنَما ذهَبَ الفرَّاءُ إلى أَنَّها (لا النَّافيةُ)، أُبدِلَت الأَلِفُ فيها نونًا، وإنَّما تَنصِبُ مُستَقبَلًا[٧]، واختَلَف في ذلِك المُحدَثونَ أَيضًا ، فمِنْهم مَن ذهَبَ إلى أَنَّها بَسيطةٌ[٨]، وذهَبَ آخرونَ إلى أَنَّها مُرَكَّبةٌ[٩].

---

(١) المصدر نفسه: ٣/١٩٢-١٩٣.

(٢) شرح كتاب سيبويه، الرماني: ٤/١٦٥٢.

(٣) معاني الحروف: ١٠٠.

(٤) ينظر: التعليقة: ٢/١٢٦-١٢٧.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ٥/٣٨؛ الجني الداني: ٢٧٠-٢٧١؛ همع الهوامع: ٢/٣٦٤؛ رصف المباني في شرح حروف المعاني: ٣٥٥-٣٥٨؛ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١/٢٩٨.

(٦) ينظر: مقاييس اللغة: ٥/١٩٨؛ شرح المفصل: ٥/٣٨؛ الجني الداني: ٢٧٠-٢٧١؛ همع الهوامع: ٢/٣٦٤.

(٧) ينظر: شرح المفصل: ٥/٣٨؛ همع الهوامع: ٢/٣٦٤.

(٨) ينظر: النحو الوافي: ٤/٢٢٥ وهامشها .

(٩) ينظر: دراسة لبعض المسائل الخلافية النحوية في كتاب سيبويه: ٤٣-٤٥.

والمختارُ عندي أنَّها بسيطةٌ؛ ذلك أنَّ البساطةَ هي الأَصْلُ، وليس بنا حاجةٌ إلى افتراضِ أصْلٍ تركيبيٍّ لم يردْ لَهُ شاهدٌ في كلامِ العربِ، ولو يتيمًا، يَعْضُدُ مجيءَ (لا أنْ) بمَعْنَى (لَنْ).؟!

المسألة الرابعة: حَقيقةُ (مِن) معَ أَفْعَلِ التَّفْضيلِ.

مَذهَبُ سيبويه أنَّها (للتَّبْعيضِ)، إذْ قالَ في (هذا بابُ عِدَّةِ ما يَكونُ علَيْه الكَلِمُ): «... وكذلِك: هو أَفضَلُ مِن زَيدٍ، إنَّما أَرادَ أَنْ يُفضِّلَه عَلى بَعضٍ، ولا يَعُمَّ، وجعَلَ زَيدًا المَوضِعَ الَّذي ارتَفَعَ مِنْه أَوْ سفَلَ مِنْهُ في قَوْلِك: شَرٌّ مِن زَيدٍ...»(١).

قُلْتُ: وهذِه المَسأَلَةُ ممَّا غلَّطَ فيه المُبرِّدُ سيبويه، والوَجهُ عِندَه أنَّها (لابْتِداءِ الغايةِ)، ولَيسَت للتَّبْعيضِ(٢)، وتابَعَه عَلى ذلِك أَيضًا أَبو سَعيدٍ السِّيرافيُّ مِن دونِما أَنْ يُغلِظَ الرَّدَّ عَلى سيبويه، إذْ قالَ: «... الأَوْلى في هذا أَنْ يَجعَلَ النَّفْيَ مِنَ البابِ (ابتِداءِ الغاياتِ)؛ لأنَّه إذا قالَ: هو أَفضَلُ مِن زَيدٍ، فقَدِ ارتفَعَ عَنْ زَيدٍ وعَنْ مَكانِه، فارْتِفاعُه عَنْ مَحَلِّ زَيدٍ هو ابتِداءُ ارْتِفاعِه حتَّى يَفضيَ بذلِك إلى أنَّه أَفضَلُ مِن كُلِّ محلِّه، كمَحَلِّ زَيدٍ أَوْ دونَه؛ لأنَّه ارتَفَعَ عَنْ ذلِك المَكانِ، و(للمُعْتَرِضِ) أَنْ يَقولَ: إذا جعَلَ هذا (تَبْعيضًا)، فقَدْ تَقولُ: هو أَفضَلُ مِنَ الخَلقِ، ومِن كُلِّ أَحَدٍ، ولا تَبْعيضَ»(٣).

وقَولُ السِّيرافيِّ: «... وللمُعتَرِضِ أَنْ يَقولَ... إلَخْ», لَيسَ مِن نَظَرِه هو في هذِه المَسْأَلةِ، وإنَّما هو جُهْدُ أَبي العَبَّاسِ المُبَرِّدِ فيما أشكلَ به عَلى سيبويه في (مَسائِلِ الغَلَطِ)»(٤)، وإغْفالُ السِّيرافيِّ عَزْوَ ذلِك إلَيْه لَيسَ بالمَرْضيِّ مِنْه، ومَهْما يَكُنْ مِن شَيْءٍ فقَدِ انفرَدَ أبو سَعيدٍ بما تَعقَّبَ به سيبويه دونَ غَيرِه مِنَ الشُّرَّاحِ.

وذهَبَ الشّنتمريُّ إلى أنَّها لابتداء الغايةِ(٥).

وخالَفَ ابنُ مالِكٍ سيبويه بقَولِه: «... ويَبطُلُ كَونَ هذه للتَّبْعيضِ أمرانِ: أَحَدُهما: عَدَمُ صَلاحيَّةِ بَعضٍ في مَوضِعِها، والثَّاني: صَلاحيَّةُ كَونِ المَجْرورِ بها عامًّا، كقَولِه: اللَّهُ أَعظَمُ مِن كُلِّ عَظيمٍ، وأَرحَمُ مِن كُلِّ رَحيمٍ.

---

(١) الكتاب: ٤/٢٢٥

(٢) ينظر: الانتصار: ٢٥٦، المقتضب: ١/٤٤ وهامشها: ٤٥ وهامشها.

(٣) شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٥/١٠١-١٠٢.

(٤) ينظر: الانتصار: ٢٥٦.

(٥) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢/٦١٣-٦١٤.

وإذا بطَلَ كَونُ المُصاحَبةِ أَفعَلَ التَّفْضيلِ لابتِداءِ الغايةِ وللتَّبْعيضِ، تَعيَّنَ كَونُها لمَعْنى المُجاوَزةِ، كما سبَقَ»[١].

بَيْنَما أيَّدَ أبو حَيَّانٍ سيبويه بقَولِه: «... وما ردَّ به عَلى سيبويه لا يَلزَمُ؛ لأنَّ سيبويه لَمْ يَدَعْ في نَحوِ:(زَيدٌ أَفضَلُ مِنْ عَمْرٍو) أنَّها للتَّبْعيضِ فَقَطْ، إنَّما قالَ: إنَّها لابتِداءِ الغايةِ، ولا تَخْلو مِنَ التَّبْعيضِ، يَعْني: حَيثُ يُمكِنُ التَّبْعيضُ، وتَمْثيلُه بقَولِه: هو أَفضَلُ مِن زَيدٍ، وقَولِه فضَّلَه عَلى بَعضٍ، ولَمْ يعمَّ مَعْناه: فضَّلَه عَلى زَيدٍ، وهو بَعضٌ مِنَ النَّاسِ، وهذا قَولٌ صَحيحٌ، لا شكَّ أنَّ زَيداً لَيسَ بلَفظٍ عامٍّ، وإنَّما هو بَعضٌ مِن عامٍّ»[٢].

في حين ذهَبَ الباحثُ زهيرٌ عَبدُ المُحسِنِ إلى أنَّها صالحةٌ لابتداءِ الغايةِ والتَّبْعيضِ معًا[٣].

وأرى أنَّ السِّياقَ هو الفَيْصَلُ في هذه المسألة، متن حيثُ كَوْنُهَا دالَّةً على التَّبعيضِ، أو الابتداءِ، أو المُجاوزةِ، ولا وَجْهَ لحصرها بمَعْنًى دون آخَرَ.

المسألة الخامسة: حَقيقةُ (مِن) في نَحْوِ: (رأَيْتُه مِن ذلِك المَوضِعِ)

قالَ سيبويه في (هذا بابُ عِدَّةِ ما يَكوُن علَيْه الكَلِمُ): «... وتَقولُ: رأَيْتُهُ مِن ذلِك المَوضِعِ، فجعَلْتُه (غايةَ رؤْيتِك)، كما جعَلْتَه غايةً حَيثُ أَردْتَ الابتِداءَ والمُنْتَهَى»[٤].

قُلْتُ: وأخَذَ علَيْه الفارِسيُّ (الخَلطَ واللَّبسَ) في كَلامِه هذا، مُعتَمِدًا في ذلِك ما ذكَرَه ابنُ السَّرَّاجِ في نَقدِه سيبويه في هذا المَوضِعِ، إذْ قالَ أَبو عَليٍّ: «...قالَ أَبو بَكرٍ: هذا كَلامٌ يَخلِطُ مَعْنى (مِن) بمَعْنى (إلى)، وإنَّما (إلى) للغايةِ، و(مِن) لابتِداءِ الغايةِ، وحَقيقةُ هذِه المَسأَلةِ أنَّك إذا قُلْتَ: رأَيْتُ الهِلالَ مِن مَوضِعي، فـ (مِن) لَك، فإذا قُلْتَ: رأَيْتُ الهِلالَ مِن خُلَلِ السَّحابِ، فـ (مِن) للهِلالِ، والهِلالُ (غايةٌ) لرؤْيتِك؛ فلذلِك جعَلَ سيبويه (مِن) غايةً في قَولِك: (رأَيْتُه مِن ذلِك المَوضِعِ)، فهي عِندَه (ابتِداءُ غايةٍ) إذا كانَت (إلى) معَها مَذْكورةً أَوْ مَنْويَّةً، وإذا استَغْنى الكَلامُ عَنْ (إلى)، ولَمْ تَكُنْ نقيضتَها، جعَلْتَها (غايةً)...»[٥].

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك: ١٣٦/٣.

(٢) التذييل والتكميل: ١٢٩/١١.

(٣) ينظر: المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية (أطروحة دكتوراه): ١٧٥-١٧٦.

(٤) الكتاب: ٢٢٥/٤.

(٥) التعليقة: ٢٤٧/٤-٢٤٨؛ ينظر: الأصول: ٤١١/١-٤١٢.

وثَمَّةَ مَلْحَظٌ آخَرُ تَعقَّبَ به أبو عَليٍّ الفارِسيُّ سيبويه مِن طَريقِ ابنِ السَّرَّاجِ نفْسِه، وهو إغْفالُ سيبويه النَّصَّ عَلى (نَوعِ الأفعالِ) الَّتي تَكونُ معَها (مِن) غايةً، إذْ جاءَ في (التَّعْليقةِ): «... وهذِه المَسْأَلةُ ونَحْوُها إنَّما تَكونُ في (الأَفْعالِ المُتَعدِّيةِ إلى مَفعولٍ واحِدٍ)، نَحْوُ: رأَيْتُ، وسمِعْتُ، وشمِمْتُ، تَقولُ: شمِمْتُ مِن داريَ الرَّيْحانَ مِنَ الطَّريقِ، فـ (مِنَ) الأولى للفاعِلِ، و الثَّانيةُ للمَفعولِ، وعَلى ذلِك البابِ، لا يَجوزُ عِنْدي غَيْرَه»[١] .

قُلْتُ: وعِبارةُ: «.... لا يَجوزُ عِنْدي غَيرُه» مِن تَتِمَّةِ مَنْقولِ أَبي عَليٍّ عَنِ ابنِ السَّرَّاجِ، ولَمْ أَلحَظْ أَحَدًا مِنَ الشُّرَّاحِ وقَفَ عِندَ هذا المَوضِعِ مِن كَلامِ سيبويه، عَلى نَحوِ ما فعَلَ الفارِسيُّ؛ إذْ ساقَ غَيرُه مَقالةَ سيبويه وكأنَّها بيِّنةٌ ومفروغٌ مِنْها» [٢] .

وعلَّلَ أَبو حَيَّانَ أنَّ سيبويه إنما سمَّاها غايةً؛ لكَوْنِها مُحِيطةً بغايةِ الفعلِ، لأنَّ الغايةَ هي مَدى الشَّيْءِ؛ أيْ: قَدْرُه، فيُريدُ في قَولِه: «رأَيْتُه من ذلِك الَموضِعِ «أنَّ (مِن) دخَلَت عَلى المَحَلِّ الَّذي وقعَ فيه ابتِداءُ الرُّؤْيةِ وانتِهاؤُها»[٣].

وذكرَ المُراديُّ أنَّ قولَ سيبويه يُشِيرُ إلى أنَّها لمَعْنَى (الانتهاءُ) في نَحْوِ: رَأَيْتُهُ مِنْ ذلك المَوْضِعِ، وبه قال ابن مالكٍ أيضًا، ومثَّلَ له ايضًا بـ: (قَرُبْتُ مِنْهُ)؛ فإنَّهُ مساوٍ لقَوْلِكَ: تَقَرَّبْتُ إليه، أو أنَّهُ أَرَاَ (الغايةَ) مُطْلَقًا، بمِعْنَى أنَّ (مِنْ) في: رَأَيْتُهُ مِنْ ذلك المَوْضِعِ، مَحَلٌّ لابتداءِ الغايةِ وانتهائِها مَعًا[٤].

ويُلْحظُ أنَّ كلام سيبويه مُشْكِلٌ البتَّةَ؛ ومن ثَمَّ فإن أبا عليٍّ الفارسيَّ كانَ مُحِقًّا بما تعقَّبَهُ به، بوساطةِ ما ساقَ عن ابن السَّرَّاجِ، ولم يَدْفَعْ عن سيبويه شَيْئًا.

المسألة السادسة: حَذفُ جَوابِ(رُبَّ)

قالَ سيبويه في (هذا بابُ الحُروفِ الَّتي تَنزِلُ بمَنزِلةِ الأَمرِ والنَّهْيِ؛ لأنَّ فيها مَعْنى الأَمرِ والنَّهْيِ): «...وزعمَ أنَّه قَدْ وُجِدَ في أَشْعارِ العَرَبِ (رُبَّ) لا جَوابَ لها، مِن ذلِك قَولُ الشَّمَّاخِ:

وَدَوِّبَّـــــةٍ قَـفْـرٍ تَـمَـشَّـى نَـعَـامُـهَـا كَمَشْيِ النَّصَارَى فِي خِفافِ الأَرَنْدَجِ[٥]

---

(١) التعليقة: ٢٤٨/٤؛ ينظر: الأصول: ٤١١/١-٤١٢.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٥/ ١٠٢؛ شرح كتاب سيبويه، الرماني: ٣٣٤٣/٧.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٧١٩/٤.

(٤) ينظر: الجني الداني: ٣١٧-٣١٨ .

(٥) البيت من الطويل، وهو للشماخ في ديوانه: ٨٣؛ الدرر: ١٣٠/٤؛ سر صناعة الإعراب: ٦٤٩؛ الكتاب: ١٠٤/٣؛ لسان العرب: ٢ /٢٨٣(ردج): ٢٧٧/١٤(دوا): ٢٨١/١٥(مشي)؛ وهمع الهوامع: ٢٨/٢.

وهذِه القَصيدةُ الَّتي فيها هذا البَيتُ لَمْ يَجئْ فيها جَوابُ (رُبَّ)؛ لعِلمِ المُخاطَبِ أنَّه يُريدُ: قطَعْتُهَا، وما فيه هذا المَعْنى»(١).

ولَمْ يُسلِّمْ لَه السِّيرافيُّ ذلِك، إذْ تَعقَّبَه بقَولِه: «... والَّذي في شِعرِه بَعدَ هذا البَيتِ جَوابُه، وهو قَولُه بَعدَ البَيتِ:

تَـرَكْـتُ بـهـا لَـيْلًا طَـويلًا وَسَـامِـرًا لَـدَى مَـلْـقَـحٍ مِـنْ عُـودِ مَـرْخٍ وَمُـنْـتِـجِ

يَعْنِي: أنَّه سارَ لَيلًا طَويلًا بالدَّوِّيَّةِ، فقالَ: تَرَكْتُهُ وَرَائي...»(٢).

قُلْتُ: وهذِه المَسْأَلَةُ مِن (مَسائِلِ الغَلَطِ) الَّتي تَعقَّبَ فيها المُبرِّدُ سيبويه، وحاوَلَ فيها ابْنُ وَلَّادٍ الدَّفعَ عَنْ سيبويه، فعجَزَ عَنِ الرَّدِّ(٣)، وجَوابُ(رُبَّ) عِندَ أَبي العَبَّاسِ هو:

قَـطَـعْـتُ إِلـى مَـعْـرُوفِـهـا مُـنْـكَـرَاتِـهَـا وقَـدْ خَـبَّ آلُ الأَمْـعَـزِ الـمُـتَـوَهِـجِ(٤)

ومِن ثَمَّ فإنَّ ما تَعقَّبَ به السِّيرافيُّ سيبويه قَدْ سبَقَه إلَيْه أَبو العَبَّاسِ، بيدَ أنَّهما اختَلَفَا في جَوابِ (رُبَّ).

أمَّا الرُّمَّانيُّ فلَمْ يُقرِّرْ وَهْمًا ولا غَلَطًا في هذِه المَسْأَلةِ، وإنَّما اعتَذَرَ للخَليلِ بأنَّ الشَّاهِدَ الَّذي ساقَهُ قَدْ سمِعَهُ ممَّنْ روىَ عَنْه عَلى أنَّه (آخِرُ القَصيدةِ)؛ ولذا عدَّ جَوَابَ (رُبَّ) مَحْذوفًا(٥).

وأمَّا الفارِسيُّ فلَمْ يَخُضْ في هذِه المَسأَلةِ خاصَّةً، وإنَّما تَعقَّبَ سيبويه أَمْرٍ آخَرَ في (رُبَّ)، سأَتَعرَّضَ له في مَسأَلةٍ أُخْرى بَعدَ هذِه المَسْأَلَةِ، إنْ شاءَ اللَّهُ تَعالى.

وقالَ الشّنتمريُّ: «... والِعلَّةُ للخَليلِ وسيبويه فيما زعَما مِن حذفِ الجَوابِ ، أنَّ جَوابَ (رُبَّ) جائِزٌ عِندَ جَميعِ النَّحْويِّينَ أنْ يُحذَفَ إذا عُرِفَ مَعْناه ، فيَجوزُ أَنْ يَكونا حمَلا هذا البَيتَ عَلى ما يَجوزُ وإنْ لَمْ يَكونا عرَفا ما بَعدَه أَوْ يَكونا أَنشَداه وَحدَه، وحَذفُه مَشْهورٌ في القُرآنِ وفي كَلامِ العَرَبِ»(٦).

ونَجِدُ الباحِثَ زهيرَ عبدَ المحسنِ يُعضِّدُ رأيَ المُبرِّدِ إذ قال: «... وقَدْ حاوَلَ ابنُ وَلَّادِ الرَّدَّ علَيْه إلَّا أنَّه لَمْ يَفلَحْ في الرَّدِّ علَيْه ... وحينَ عجزَ عَنِ الرَّدِّ اعترَفَ بأنَّ هذا لَيسَ غَلطًا، ولكنَّه سَقطٌ، وقَدْ

(١) الكتاب: ٣/١٠٣-١٠٤.
(٢) شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٣/٣١٢.
(٣) ينظر: الانتصار: ١٨٦؛ المؤخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية, (أطروحة دكتوراه): ١٣٥
(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٨٦؛ شرح كتاب سيبويه، الرماني: ٤/١٨٢٩.
(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه، الرماني: ٤/١٨٢٩.
(٦) النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢/٣٩٧.

تبعَ سيبويه والَخليلَ في هذا الوَهمِ أبو الحَسَنِ الأَخفَشُ حينَ احتجَّ بهذا البيتِ عَلى أنَّه لمْ يأتِ بجَوابٍ لرُبَّ»[١].

وهو ما ذهبَ إلَيْه المُحقِّقُ عَبدُ ربِّه ، إذْ قالَ : «... والاستشهادُ بهذا البيتِ عَلى أنَّ (رُبَّ) قَدْ تَجيءُ ولا جَوابَ لَهَا غَيرُ مُستَقيمٍ ...»[٢]، وتَتَّفِقُ الباحثةُ معَ هذا القَولِ.

المسألة السابعة: إعْمالُ (رُبَّ) مُضْمَرةً

قالَ سيبويه في (هذا بابُ ما يُنصَبُ في الأَلِفِ): «... وإذا أَعمَلَتِ العَرَبُ شَيْئًا مُضْمَرًا لَمْ يَخرُجْ عَنْ عَمَلِه (مُظْهَرًا) في الجَرِّ والنَّصبِ والرَّفْعِ، تَقولُ: (وبَلَدٍ)، تُريدُ: ورُبَّ بَلَدٍ، وتَقولُ: (زَيدًا)، تُريدُ: علَيْك زَيدًا، وتَقولُ: (الهِلالُ)، تُريدُ: هذا الهِلالُ، فكُلُّه يَعمَلُ عَمَلَهَ مُظْهَرًا»[٣].

وقالَ في (هذا بابُ ما يَعمَلُ في الأَفْعالِ فيَجزِمُها): «... واعلَمْ أنَّ هذِه (اللَّامَ) قَدْ يَجوزُ حَذفُها في (الشِّعرِ)، وتَعمَلُ (مُضمَرةً).... وقَدْ أَضمَرَه الشَّاعِرُ، شبَّهَهُ بإِضْمارِهم (رُبَّ و واوَ القَسَمِ) في كَلامِ بَعضِهم»[٤].

وتَعقَّبَه في (إِضْمارِ رُبَّ) أبو عَليٍّ الفارِسيُّ، إذْ قالَ: «...(رُبَّ) لَمْ تُضمَرْ، وقَولهُم: (وبَلَدٍ)، (ودَوِّيَّةٍ)، الواوُ فيه عِوَضٌ مِن (رُبَّ)، إلَّا مَن قالَ: (اللَّهِ)، قَدْ أَضمَرَ (الخافِضَ) لا محالةَ...»[٥].

وهو ما ذهَبَ إلَيْه الرُّمَّانيُّ أَيضًا، إذْ قالَ: «... ويَجوزُ: (وبَلَدٍ قطَعْتُ)، عَلى مَعْنى: رُبَّ بَلَدٍ قَطَعْتُ، إلَّا أنَّ (الواوَ) عِوَضٌ مِن (رُبَّ)، فإذا قُلْتَ: (ورُبَّ بَلَدٍ) لَمْ تَكُنْ (واوَ العِوَضِ)، ولكنْ واوَ العَطفِ...» [٦].

أمَّا السِّيرافيُّ فلزِمَ مَذهَبَ سيبويه، أنَّ (رُبَّ) مُضمَرةً، وأنَّ العَمَلَ لَها[٧]، وذَهَبَ المُبرِّدُ إلى أنَّ الجرَّ يكونُ بالواوِ نفسِها[٨] .

---

(١) المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية, (أطروحة دكتوراه): ١٣٥؛ ينظر: معاني القرآن: ١٤٣/١-١٤٤.

(٢) شرح عيون كتاب سيبويه:١٥٥ وهامشها.

(٣) الكتاب:١٠٦/١.

(٤) المصدر نفسه:٨/٣-٩.

(٥) التعليقة:١٢٨/٢-١٢٩.

(٦) شرح كتاب سيبويه، الرماني:١٦٦١/٤.

(٧) ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي:٤٣٥/١، ٢٣٨/٤-٢٣٩.

(٨) ينظر: المقتضب: ٣١٩/٢, ٣٤٧-٣٤٨؛ ارتشاف الضرب: ١٧١٧/٤؛ الجنى الدّاني في حروف المعاني: ١٨٥؛ الدّرس النحوي في كتب حروف المعاني بين سيبويه والنحويين, (أطروحة دكتوراه): ٩٩-١٠٠.

والَّذي علَيْه أَكثَرُ المُتأخِّرينَ أنَّ الجرَّ يَكونُ **(بِرُبَّ)** مُضمَرةً[١]، بَلْ قالَ أَبو حيَّانٍ: «... والمشهورُ أنَّ الجرَّ بَعدَها هو بإِضْمارِ (رُبَّ) بَعدَها كما أضمرَت بعدَ الفاءِ و(بَلْ)...»[٢] .

وأمَّا المُحدَثونَ فمِنْهم مَن لَزِمَ هذا المَذهبَ المَشهورَ[٣]، ومِنْهم مَن قالَ : «...والواوُ قَدْ تَعمَلُ الجرَّ أيضًا، وهي واوُ رُبَّ... غيرَ أنَّ مَعْناها لَيسَ مَعْنى (رُبَّ) في كثيرٍ مِنَ الحالاتِ... وَأَصْلُ هذه الواوِ غامِضٌ أَيضًا»[٤] .

وقالَ السَّامرَّائيُّ: «...والَّذي يَبْدو مِن استِعمالِها أنَّها لا تُطابِقُ (رُبّ)، وأنَّ الجرَّ ليس (برُبَّ) المَحذوفةِ، ولا هي عاطفةٌ، بَلْ هي حَرفٌ خاصٌّ لَهُ استِعْمالُه...»[٥].

المسألة الثامنة: حَقيقةُ (عَسى) معَ ضَمائِرِ النَّصبِ والجَرِّ المُتَّصِلةِ

مَذهَبُ سيبويه أنَّها (حَرْفٌ مُشَبَّهٌ بالفِعلِ) بمَعْنى (لَعلَّ)، إذْ قالَ في (هذا بابُ ما يَكونُ مُضمَرًا فيه الاسمُ مُتَحَوِّلًا عَنْ حالِه إذا أُظهِرَ بَعدَه الاسمُ): «...وأمَّا قَولُهم: (عَسَاك)، فالكافُ مَنْصوبةٌ، قالَ الرَّاجِزُ، وهو رؤْبةُ:

يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

والدَّليلُ عَلى أنَّها (مَنْصوبةٌ) أنَّك إذا عنَيْتَ (نفْسَك) كانَت عَلامتُك (ني)، قالَ عِمْرانُ بْنُ حِطَّانَ:

وِلِـــي نَـفْـسٌ أَقـــولُ لَـهـا إِذَا مَـا تُـنَـازِعُـنِـي لَـعَـلِّـي أَوْ عَـسَـانـي

فلَوْ كانَتِ (الكافُ) مَجْرورةً، لقالَ: (عَسايَ)، ولكنَّهم جعَلوها بمَنزِلةِ (لَعلَّ) في هذا المَوضِعِ»[٦].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٥٥ و٥٨؛ شرح ألفية ابن مالك: ١٤٦؛ رصف المباني في شرح حروف المعاني: ٢٦٩, ٤٥٠, ٤٨٦؛ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٢/٢٥؛ شرح ابن عقيل: ٣/٢٨-٣٠؛ شرح ابن طولون: ١/٤٥١-٤٥٣ .

(٢) ارتشاف الضرب: ٤/ ١٧١٧ .

(٣) ينظر: في علم النحو: ١/٣٦١-٣٦٣؛ الوجيز في نحو اللغة العربية: ١٥٤؛ حروف المعاني: ١١٦-١١٧؛ الموجز في قواعد اللغة العربية: ٣٣٧, ٣٩٢؛ موسوعة النحو والصرف والإعراب: ٧٠٧.

(٤) التطور النحوي للغة العربية: ١٣٢.

(٥) معاني النحو: ٣/٣٧؛ ينظر: ما بعدها.

(٦) الكتاب: ٢/٣٧٤-٣٧٥

قُلْتُ: وما ذهبَ إلَيْه سيبويه مَرْفوضٌ البَتَّةَ عِندَ أَبي الحَسَنِ الرُّمَّانيِّ؛ لما فيه مِن كَسرٍ للأُصولِ(١)، والمُخْتارُ عندَه ما ذهَبَ إلَيْه أَبو الحَسَنِ الأَخفَشُ، مِن أنَّ (عَسى) باقيةٌ عَلى أَصلِها، وهو أَنَّها (فِعلٌ ناقِصٌ)، وما اتَّصَلَ بها مِن ضَمائِرَ في مَحَلِّ (رَفعِ اسمٍ لَها)، وجازَ ذلِك عَلى (طَريقِ الاستِعارةِ)؛ أَيْ: استِعارةِ ما هو مَوضوعٌ للنَّصبِ والجَرِّ مِنَ الضَّمائِرِ المُتَّصِلةِ (للرَّفعِ)(٢)؛ ذلِك أَنَّ وُقوعَ كَلِمةٍ مَوقِعَ كَلِمةٍ أُخْرى: «... كَثيرٌ، وإنْ كانَ عَلى طَريقِ الشُّذوذِ...»(٣).

وقَدِ انفرَدَ الرُّمَّانيُّ بذلِك دونَ غَيرِه مِنَ الشُّرَّاحِ.

وذهَبَ ابنُ الشَّجريِّ إلى أَنَّ الضَّميرِ المُتَّصِلِ بـ(عسى) مَحَلُّه النَّصبُ؛ لأَنَّها مواخيةٌ لعلَّ، لتَقارُبِهما في المَعْنى، فتنزَّلُ عساني وعساك وعساه، مَنزِلةَ لَعَلَّي ولَعَلَّنِي ولَعَلَّكَ ولَعَلَّهُ(٤)، وهو مَذهبُ أكثرِ المُتأخِّرينَ أَيضًا(٥).

أَمَّا المُحْدَثُونَ فقالَ الحازِميُّ: «... حقُّ عَسى إذا اتَّصَلَ بها ضَميرٌ أَنْ لا يَكونَ إلَّا بصورةِ المَرْفوعِ، هذا الأَصلُ فيها، إذا اتَّصَلَ بها ضَميرٌ بارِزٌ أَلَّا يَكونَ إلَّا بصورةِ المَرفوعِ، وهو الثَّلاثُ المَذْكورةُ (التَّاء ونونُ الإناثِ ونا)، هذا هو المَشهورُ في كَلامِ العَرَبِ وبه نزَلَ القُرْآنُ، ومِنَ العَرَبِ مَن يأتي به بصورةِ المَنْصوبِ المُتَّصِلِ.... عَسى تَعمَلُ عَمَل إنَّ.... فيُقالُ: عَسَاني وَعَساكَ وعَساه»(٦).

وبلَحْظِ ما تقدَّمَ يُمْكِنُ القَوْلُ إنَّ ما قَرَّرَهُ سيبويه هو المُعْتَمَدُ عند أكثرِ الدَّارسينَ, وإليه أميلُ أيضًا؛ وفاقًا للمَشْهُورِ.

المسألة التاسعة: حَقيقةُ (إلَّا) في قَولِه تَعالى: {فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا}(٧).

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه، الرماني: ١٥٧٧/٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٥٥٦/٣-١٥٥٧.

(٣) المصدر نفسه: ١٥٥٥/٣.

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢٧٩/١.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٢٣٣/٣؛ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٣٥٨/٤؛ ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٤٦٦؛ المساعد على تسهيل الفوائد: ٣٠١/١؛ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (للدماميني): ٣٠٢/٣؛ همع الهوامع: ٤٨١/١.

(٦) شرح ألفية ابن مالك للحازمي: ٣٦/٢٤.

(٧) يونس، الآية: ٩٨.

مَذهَبُ سيبويه أنَّها للاستِثْناءِ، إذْ قالَ في (هذا بابُ ما لا يَكونُ إلَّا عَلى مَعْنى (ولكِنَّ): فمِنْ ذلِك قَولُه تَعالى: {**لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ**}(١).

أَيْ: ولكنَّ مَن رَحِمَ، وقَولُه عزَّ وجلَّ: «فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس لما آمنوا, أي: ولكن قوم يونس لما آمنوا...» (٢) .

ولَمْ يَلزَمْ ذلِك أبو سَعيدٍ السِّيرافيُّ، إذْ أَجازَ أَيضًا أَنْ تَكونَ(إلَّا وما بَعدَها) وَصفًا مَرْفوعًا، إذْ قالَ: «...ويَجوزُ الرَّفعُ في: (إلَّا قَوْمَ يونُسَ) ونَحْوِه عَلى (الصِّفةِ)، كأنَّه قالَ: هلَّا كانَتْ قَرْيةٌ غَيرُ يونُسَ...»(٣) .

قُلْتُ: ولَمْ أَجِدْ غَيرَه مِنَ الشُّرَّاحِ قَدْ أَجازَ هذا الوَجهَ في الآيةِ المُبارَكةِ.

ووَجَّهَ أَبو عُبَيْدةَ (إلا) بقَوْلِهِ: «...{**إِلاَّ قَوْمَ يُونُسَ**}. مجازُ (إلاّ) ها هُنا مجازُ الواوِ، كقَولِك: وقَومُ يونُسَ لَمْ يؤمِنوا حتَّى رَأُوا العَذابَ...»(٤).

وذهَبَ الزَّجَّاجُ إلى أنَّه استثناءٌ لَيسَ مِنَ الأوَّلِ، كأنَّه قالَ: لكِنَّ قَومَ يونُسَ لما آمنوا، ومَحَلُّ (قَومَ) النَّصبُ، كما يَجوزُ الرَّفعُ عَلى أنْ يَكونَ عَلى مَعْنى: فَهَلَّا كانَت قَرْيةٌ آمَنَت غَيرُ قَومِ يونُسَ، فيَكون...(إلَّا قَوْمَ يُونُسَ)صِفةً ولا أعْلَمُ أحدًا قرأَ بالرَّفْعِ(٥)، وتابَعَهُ على ذلك أبو جعفر النَّحَّاسُ أيضًا(٦).

أمّا المتأخرونَ فمنهم مَنْ ذهب إلى أن قَولَهُ: {**إِلاَّ قومَ يونسَ**} انتصبَ (قوم) على الاستثناء المنقطع، ويجوزُ أنْ يكونَ على الاستثناء الّذي هو غير منقطع على أنْ يُضْمَرَ في الكلامِ حذفُ مضافٍ، تقديرُهُ : فلولا كان أهلُ قريةٍ آمنوا، كما يجوز الرَّفع على أنْ تجعل (إلاّ) بمعنى (غير) صفةً لأهل المحذوفين في المعنى، ثم تعرب ما بعد (إلاّ) بمثل إعراب (غير) لو ظهرتْ في موضع (إلاّ) .(٧)

ومنهم منْ قالَ: «...{**إِلاَّ قومَ يونسَ**} استثناءٌ من القرى؛ لأنَّ المرادَ أهاليها، وهو استثناءٌ منقطع

---

(١) هود، الآية:٤٣ .

(٢) الكتاب: ٣٢٥/٢.

(٣) شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٧١/٣

(٤) مجاز القرآن: ٢٨٢/١.

(٥) ينظر: معاني القرآن للزجاج: ٣٣/٣-٣٤.

(٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢٧٩/٢-٢٨٠؛ شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٧١-٧٢.

(٧) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٢٣٥.

بمعنى: ولكن قوم يونسَ لمّا آمنوا، ويجوز أنْ يكونَ متّصلاً... وقرئ (بالرَّفع) على البدل، هكذا روي عن الجرمي والكسائي ...»[١].

وهُناك مَنْ قالَ: «...قَولُهُ تَعالى: {**إِلاَّ قومَ يونسَ**}. هو منصوبٌ عَلى الاستثناءِ المُنقطِعِ؛ لأنَّ المُستثنى مِنْه (القرية) وليستْ من جنس القومِ، وقيل: هو متصلٌ لأنَّ التقديرَ: فلولا كان أهل قريةٍ ، ولو كانَ قد قرئ (بالرفع) لكانت (إلاّ) فيه بمنزلة (غير)، فيكون صفةً»[٢].

وقالَ أبو حيانٍ: «... وقالَ الزمخشريُّ : وقُرِئَ بالرَّفعِ عَلى البَدَلِ عَنِ الجرميِّ والكِسائيِّ ...»[٣].

أمَّا المُحدَثونَ، فقالَ محمودٌ صافي: «...وقَدْ أَجمَعَت السَّبْعةُ- (أيْ: القُرَّاءُ)- عَلى النَّصبِ في (إلَّا قومَ) فدلَّ عَلى أنَّ الكَلامَ موجَبٌ، ولكنَّ فيه رائِحةٌ غَيرُ الإيجابِ، كقَولِ الأخطلِ:

وبالصَّريمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلقٌ عافٍ تَغَيَّرَ إلا النُؤْيُ والوَتَدُ [٤]

.... وفي هذا البَيتِ رائِحةُ النَّفْيِ؛ لأنَّ (تَغَيَّرَ) بمَعْنى لَمْ يَبقَ عَلى حالِه» [٥].

وأرى أنَّ الآيةَ المُبارَكَةَ تَتَّسِعُ لجميعِ الأوْجُهِ التي أوردَتْ فيها، حاشا ما قَرَّرَهُ أبو عبيدةَ فيها؛ فإنَّهُ توجيهٌ بيعيدٌ.

المسألة العاشرة: حَقيقةُ (إلَّا) في قَولِه تَعالى: {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا}[٦]

مَذهَبُ سيبويه أنَّ (إلَّا وما بَعدَها) صِفةٌ، إذْ قالَ في هذا بابُ ما يَكونُ فيه (إلَّا وما بَعدَها وَصفًا...): «وذلِك قَولُك: لَوْ كانَ مَعَنا رَجُلٌ إلَّا زَيدٌ لغُلِبْنا، والدَّليلُ عَلى أنَّه (وَصفٌ) أنَّك لَوْ قُلْتَ: لَوْ كانَ معَنا إلَّا زَيدٌ لهلَكْنا، وأنتَ تُريدث (الاستِثْناءَ)، لكُنْتَ قَدْ أَحَلْتَ، ونَظيرُ ذلِك قَولُه عزَّ وجلَّ: {**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا**}...»[٧].

ولَمْ يَلزَمْ ذلِك الرُّمَّانيُّ، إذْ أَجازَ أَيضًا أَنْ تَكونَ (إلَّا) عَلى بابِها للاستِثْناءِ، إذْ قالَ: «...وأمَّا قَولُ اللَّهِ: {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا} فهو عَلى الصِّفةِ، ولا يَجوزُ فيه (البَدَلُ)؛ لأنَّ الَّذي قَبلَه

(١) الكشاف: ١١/ ٤٧٤.

(٢) التبيان في إعراب القرآن: ٢٢/٢.

(٣) إعراب القرآن:٣ /٢٨٤.

(٤) البيت من البسيط، وهو للأخطل في ديوانه: ١١٤؛ شرح عمدة الحافظ: ٣٨٠؛ شرح الأشموني: ٢٢٨/١؛ مغني اللبيب: ٢٧٦/١.

(٥) الجدول في إعراب القرآن: ١٩٩/١١.

(٦) سورة الأنبياء, الآية: ٢٢.

(٧) الكتاب: ٣٣١/٢-٣٣٢.

موجَبٌ، ولكنْ: يَصلُحُ في مِثلِه (الاستِثْناءُ بالنَّصبِ)، كالاستِثْناءِ مِن موجَبٍ، وذلِك عَلى قياسِ: (سارَ القَومُ إلَّا زَيدٌ)، بمَعْنى: سارَ القَومُ غَيرُ زَيدٍ، فإنِ استَثْنَيْتَ عَلى غَيرِ جِهةِ الصِّفةِ، قُلْتَ: سارَ القَوْمُ إلَّا زَيْدًا.....»(١).

قُلْتُ: والبدلُ غيرُه مُمتنعٍ أَيضًا لَوْلا (المعنى)، إذْ قالَ أَبو عَليٍّ الفارِسيُّ: «...الاستِثْناءُ في هذا المَوضِعِ يَمتنِعُ مِن (جِهةِ المَعْنى)، وذلِك أنَّه إذا قُدِّرَ (اللَّهُ) مُسْتَثْنى مِنَ الآلِهةِ لزِمَه أَنْ يَكونَ مُبْدَلًا مِنْها، كما أنَّك إذا قُلْتَ: ما جاءَني أَحَدٌ إلَّا زَيدٌ، فـ(زَيدٌ) بَدَلٌ مِن (أَحَدٌ)، ويَصلُحُ أَنْ تَطرَحَ (المُبدَلَ مِنْه)، ويُستَعمَلُ (البَدَلُ)، فتَقولُ: ما جاءَني إلَّا زَيدٌ، ولا يَجوزُ أَنْ تَقولَ عَلى هذا: لَوْ كان فيهما إلَّا اللَّهُ لفَسَدَتا؛ لامتِناعِه في المَعْنى، ولَوْلا المَعْنى لَمْ يَمتَنِعْ ذلِك في العَرَبيَّةِ، وعرَضْتُ هذا الجَوابَ عَلى (أَبي بَكرٍ)، فقالَ: هذا الَّذي فرَّ مِنْه سيبويه.»(٢).

أمَّا السِّيرافيُّ فلَمْ يُجاوِزْ تَوْجيهَ سيبويه إلى أيِّ وَجهٍ آخَرَ(٣)، وعُزِي الى المُبرِّدِ القَوْلُ بالبدليّة، إذ قالَ ابنُ هشامٍ الأنصاريُّ: «...وزعمَ المبرّدُ أنَّ (إلاّ) في هذهِ الآيةِ للاستثناءِ وأنَّ ما بَعدَها بَدَلٌ، مُحتَجًّا بأنَّ (لَوْ) تَدلُّ عَلى الامتِناعِ، وامتِناعُ الشيءِ انتفاؤُهُ ، وزعَمَ أنَّ التَّفريغَ بَعدَها جائِزٌ...»(٤).

والَّذي علَيْه أَكثَرُ المُتأخِّرينَ أَنَّ (إلاّ وما بَعْدَها) في الآيةِ الكَريمةِ صِفةٌ(٥)، وهو مذهبُ أكثرِ المُحدَثينَ أَيضًا(٦)، وهو المختارُ عِنْدي أيضًا؛ وفاقًا للمَشْهُور.

المسألة الحادية عشرة: حَقيقةُ (إلَّا) في قَولِ ذي الرُّمَّةِ(٧): (... إلَّا بُغَامُهَا)

مَذهَبُ سيبويه أنَّ (إلَّا وما بَعدَها) صِفةٌ، إذْ قالَ في (هذا بابُ ما يَكونُ فيه (إلَّا وما بَعدَها,

(١) شرح كتاب سيبويه، الرماني: ١٤٦٥/٣.
(٢) التعليقة: ٦١/٢.
(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٣/ ٧٧-٧٨.
(٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٩٣/١.
(٥) ينظر: الأزهية في علم الحروف: ١٨٢-١٨٣؛ شرح عيون الإعراب: ١٩٠ الكشاف: ٦٧٦/١٧؛ البيان في غريب إعراب القرآن: ١٥٩/٢؛ التبيان في إعراب القرآن: ٢١٦/٢-٢١٧؛ شرح التسهيل: ٢١٧/٢-٢١٨؛ الإرشاد إلى علم الإعراب: ١١٧؛ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٩٢/١-٩٣؛ مصباح الراغب: ٢٥٢/١, ٢٦٣-٢٦٤.
(٦) ينظر: جامع الدّروس العربية: ١٠٨/٣-١٠٩؛ النحو الوافي: ٢٧٤/٢؛ موسوعة النحو والصرف والإعراب: ١٣٦؛ نحو اللغة العربية: ٤٧٧؛ المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها: ٣٣٠/٢, ٩٩/٣-١٠٠؛ المرجع في اللغة العربية: ١٣٧/٢؛ الموجز في قواعد اللغة العربية: ٣١٤.
(٧) في القاموس المحيط، مادَّة (رمم): «...والرُّمَّةُ بالضم: قطعة من حبلٍ، وبكسرُ، وبه سُمي ذو الرمةِ»: ٦٧٢.

وَصفًا...): «وذلِك قَولُك: لَوْ كانَ معَنا رَجُلٌ إلَّا زَيدٌ لغُلِبْنا....ونظَيرُ ذلِك مِنَ الشِّعرِ قَولُه، وهو ذو الرُّمَّةِ:

أُنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ قَلِيلٍ بِها الأَصْواتُ إلَّا بُغَامُهَا(١).

كأنَّه قالَ: قَليلٍ بها الأَصْواتُ غَيْرُ بُغَامِها، إذا كانَت (غير) غَيرَ استِثْناءٍ»(٢).

ولَمْ يَلزَمْ ذلِك السِّيرافيَّ، إذْ أَجازَ أَيضًا أَنْ تَكونَ (إلَّا) عَلى بابِها للاستِثْناءِ، و(بُغامُهَا) بَدَلًا، إذْ قالَ: «...وأمَّا قَولُه: قَليلٍ بها الأَصْواتُ إلَّا بُغامُهَا، فَفيهِ وَجْهانِ، **أَحَدُهُما:** ما قالَه سيبويه.... والوَجهُ **الثَّاني:** أَنْ يَكونَ (قَليلٍ) بمَعْنى (النَّفْيِ)، فيَكونُ بمَعْنى: ما بها أَصْواتٌ إلَّا بُغامُهَا، وهو (استِثْناءٌ وبَدَلٌ صَحيحٌ)، كما تَقولُ: أَهَلْ رَجُلٌ يَقولُ ذاكَ إلَّا زَيدٌ؟»(٣).

قُلْتُ: وقَدِ انفرَدَ أَبو سَعيدٍ بذلِك دونَ غَيرِه مِنَ الشُّرَّاحِ.

وتبع الشّنتمريُّ أبا سَعيدٍ السِّيرافيَّ فيما ذهَبَ إلَيْه(٤)، وذهَبَ مَذهَبَه أَيضا عَبدُ القادِرُ البَغْداديُّ(٥).

ومنع الشّلوبينُ(البدل)، إذ قال ابنِ مالِكٍ: «...قالَ الشّلوبينُ: لا يُتَصَوَّرُ البَدَلُ في هذا؛ لأَنَّهُ يؤوِّلُ إلى التَّفْريغِ وذلِك فاسِدٌ، أَلا تَرى أَنَّهُ لمْ يُرِدْ أَنْ يَقولَ: ما بها إلاّ بُغامُها، وكيفَ يَقولُ ذلِك وبها القائِلُ والراحلةُ ورَحْلُها؟ وإنّما أرادَ: ما بها صَوتٌ مُغايِرٌ لبُغامِها...وإنّما وُصِفَتِ (الأصواتُ) وهي مَعْرِفةٌ...و(غيُر) نَكِرةٌ: لأنَّ التَّعْريفَ بالألفِ واللّامِ الجِنْسيَّةِ، وتَعْريفَها كلا تَعريفٍ...»(٦).

أَمَّا المُحدَثونَ، فقَدْ ذهَبَ أَحمَدُ مُحَمَّدٌ عَبدُ اللَّهِ أَنَّها وَصفٌ(٧).

وأرى انَّ حمْلها على (البدلَ) لا يستقيمُ ومعْنى البَيْتِ، على نحو ما قرَّرَهُ الشّلوبينُ؛ ومن ثَمَّ فإن الوَصْفَ هو الوَجهُ.

المسألة الثانية عشرة: العَطفُ بـ(إمَّا)

مَذهَبُ سيبويه أَنَّها مِن حُروفِ العَطفِ، إذْ قالَ في (هذا بابُ مَجْرَى النَّعتِ عَلى المَنْعوتِ،

---

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرمّة في ديوانه: ١٠٠٤؛ خزانة الأدب: ٤١٨/٣، ٤٢٠؛ الكتاب: ٣٣٢/٢.

(٢) الكتاب: ٣٣١/٢-٣٣٢.

(٣) شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٧٨/٣.

(٤) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبوية: ٣٢٦/١-٣٢٧.

(٥) ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب: ١٠٠/٢.

(٦) شرح التسهيل: ٢١٩/٢.

(٧) ينظر: ظاهرة التقارض في النحو العربي: ٢٧٣/٥٨.

والشَّريكِ عَلى الشَّريكِ، والبَدَلِ عَلى المُبدَلِ مِنْه، وما أَشبَهَ ذلِك): «....واعلَمْ أَنَّ: (بَلْ ولا بَلْ ولكِنْ) يُشرِكْنَ بَيْنَ النَّعتَينِ، فيَجريانِ عَلى المَنْعوتِ، كما أَشرَكَتْ بَيْنَهما: الواوُ، والفاءُ، وثُمَّ، وأَوْ، ولا، و(إمَّا)، وما أَشبَهَ ذلِك...»[١].

ولَمْ يُسلِّمْ لَه السِّيرافيُّ ذلِك، إذْ قالَ: «...(إمَّا) مَعْناها: مَعْنى الشَّكِّ، وتُخالِفُ (أَوْ)؛ لأنَّ (أَوْ) حَرفُ عَطفٍ، و(إمَّا) لَيسَت بحَرفِ عَطفٍ؛ وإنَّما تُقدَّمُ لِتُؤْذِنَ بالشَّكِّ والتَّخْييرِ، وما جَرى مَجْرَاهُما، ثُمَّ يُعطَفُ علَيْها (بالواوِ وبمِثلِها)، فيُقالُ: إمَّا زَيدٌ وإمَّا عَمْرٌو»[٢] .

أَمَّا الرُّمَّانيُّ فوافَقَ سيبويه في (شَرحِه الكتابَ)[٣]، وفي كتابِه (مَعاني الحُروفِ) لَمْ يُسلِّمْ بكَونِها مِن أَحرُفِ العَطفِ[٤]، وأَمَّا الفارِسيُّ فإنَّه أَغفَلَ بابَ سيبويه المُتَقدِّمَ الذِّكرِ تَمامًا؟!

ذكَرَ المراديُّ أنَّ ابنَ مالِكٍ نقَلَ عَنْ أَكثَرِ النَّحْويِّينَ أَنَّها حَرفٌ مِن حُروفِ العَطفِ، ونقَلَ عَنْ يونُسَ، وأَبي عَليٍّ، وابنِ كيسانَ، أَنَّها ليسَت بعاطِفةٍ، كما نقَلَ ابنُ عُصْفورٍ اتِّفاقَ النَّحْويِّينَ عَلى أنَّ إمَّا لَيسَت بعاطِفةٍ، وإنَّما أَورَدُوها في حُروفِ العَطفِ؛ لمُصاحِبتِها لَها[٥].

ويَرى السُّيوطيُّ أَنَّها غَيرُ عاطِفةٍ، ويَكونُ العَطفُ بالواوِ الَّتي قَبلَها، وهي جائيةٌ لمَعْنًى مِنَ المَعاني المُفادةِ بأَوْ[٦].

بينما وافق بعض المتأخرين سيبويه على كونِهَا عاطفة [٧].

وأَمَّا المُحدَثونَ فذهَبَ الأَكثَرونَ أَنَّ (إمّا) لَيسَتْ عاطِفةً[٨]، وهناك مَنْ ذهبَ إلى أنّها عاطفةٌ تَبَعًا لسيبويه[٩]، والمُختارُ عِنْدي أَنَّها لَيسَت عاطِفةً، وأَنَّما هي للشَّكِّ والتَّخْييرِ.

المسألة الثالثة عشرة: حَقيقةُ (لَوْلا) معَ ضَمائِرِ النَّصبِ والجَرِّ المُتَّصِلةِ

(١) الكتاب: ٤٣٥/١.

(٢) شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٣٢٠/٢.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه، الرماني: ٧٨١/٢.

(٤) ينظر معاني الحروف: ١٣٠-١٣١.

(٥) ينظر: الجني الداني في حروف المعاني: ٥٢٩.

(٦) ينظر: همع الهوامع: ٢٠٩/٣.

(٧) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٥٤٧؛ رصف المباني في شرح حروف المعاني: ١٨٣-١٨٤.

(٨) ينظر: النحو الوافي: ٤٣٨/٣-٤٣٩؛ التطبيق النحوي: ٤٣١؛ في علم النحو: ١٠٢/٢؛ الموجز في قواعد اللغة العربية: ٣٦٣؛ قاموس الأدوات النحوية: ٢٨؛ المسائل الخلافية في الأدوات والحروف, (رسالة ماجستير): ٧٦.

(٩) ينظر: التوابع في كتاب سيبويه: ٢٥٦-٢٥٧؛ يونس بن حبيب آراؤهُ ومنهجُهُ في النحو واللغة: ٧٠.

مَذهَبُ الخَليلِ ويونُسَ وسيبويه أنَّها (حَرفُ جَرٍّ)، إذْ قالَ سيبويه في (هذا بابُ ما يَكونُ مُضمَرًا فيه الاسمُ مُتَحَوِّلًا عَنْ حالِه إذا أظْهِرَ بَعدَه الاسمُ): « وذِلك: (لَوْلَاك، ولَوْلاي)، إذا أَضمَرْتَ الاسمَ فيه (جُرَّ)، وإذا أَظهَرْتَ (رُفِعَ)، ولَوْ جاءَت عَلامةُ الإِضْمارِ عَلى (القياسِ) لقُلْتَ: لَوْلا أنتَ....ولكنَّهم جعَلُوهُ (مُضمَرًا مَجْرورًا)، والدَّليلُ عَلى ذلِك أنَّ (الياءَ والكافَ) لا تَكونانِ عَلامةَ مُضمَرٍ مَرْفوعٍ، قالَ الشَّاعِرُ يَزيدُ بْنُ الحَكَمِ:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي

وهذا قَولُ الخَليلِ- رحِمَه اللَّهُ- ويونُسَ»[1] .

ولَمْ يُسلِّمْ بذلِك أَبو الحَسَنِ الرُّمَّانيُّ، إذْ قالَ في الرَّدِّ عَلى سيبويه وشَيخِه: «....واختَلَفوا في مَوضِعِ (الكافِ)، فذهَبَ الخَليلُ ويونُسُ وسيبويه إلى أنَّها في (مَوضِعِ جَرٍّ)، و ذهَبَ الأَخفَشُ وبَعضُ النَّحْويِّينَ المُتَقَدِّمينَ وابنُ السَّرَّاجِ إلى أنَّها في (مَوضِعِ رَفعٍ)... والَّذي نَختارُه في هذا مَذهَبُ الأَخفَشَ؛ لأنَّه لَوْ كانَ مَوضِعُ (الكافِ) جَرًّا، لوجَبَ أَنْ يَكونَ الحَرفُ (عامِلًا)؛ إذْ لا يَجوزُ الجَرُّ إلَّا (بعامِلِ الجَرِّ)، والحَرفُ الَّذي يَعمَلُ الجَرَّ لابُدَّ أَنْ يَكونَ فيه (مَعْنى الإِضافةِ)، ولا بُدَّ أَنْ يَعمَلَ في مَوضِعِه الفِعلُ، ولَيسَ كذلِك في (لَوْلَا)....» [2].

وقالَ أَيضًا: «..... فأمَّا جَعلُ الحَرفِ حَرفَ إضافةٍ، ولَيسَ فيه (مَعْنى حَرفِ الإِضافةِ)، ففاسِدٌ...»[3] .

ثُمَّ إنَّه وجَّهَ الشَّاهِدَ الشِّعْريَّ الَّذي ساقَه سيبويه، بقَولِه: «... وإنَّما أُوقِعَت (عَلامةُ المَجْرورِ) مَوقِعَ (عَلامةِ المَرْفوعِ)؛ لما بَيَّنَّا عَلى (طَريقةِ الاستِعارةِ)، كما يَقَعُ المَصدرُ مَوقِعَ (الحالِ) في قَولِهم: (إنَّما أنتَ سَيرًا سَيرًا) وكما يَقَعُ المَصدَرُ المُعرَّفُ في: (أَرسَلَها العِراكَ)، مَوقِعَ (الحالِ)، وكُلُّ ذلِك عَلى (طَريقِ الاستِعارةِ)، ويَستَحيلُ أَنْ يَكونَ عَلى (الحَقيقةِ)، وكذلِك يَقَعُ ضَميرُ المَجْرورِ مَوقِعَ المَرْفوعِ عَلى (الاستِعارةِ)، ويمتنعُ عَلى الحَقيقةِ.....»[4] .

قُلْتُ: وثَمَّةُ تَعَقُّبٌ آخَرُ أَورَدَه أَبو عَليٍّ الفارِسيُّ عَلى شاهِدِ سيبويه، ولَمْ يَدفَعْ فيه عَنْ سيبويه شَيْئًا، إذْ جاءَ في (تَعليقتِه) ما نَصُّهُ: «... قالَ أَبو عَليٍّ: أبو العَبَّاسُ يَذهَبُ إلى أنَّه (غَلَطٌ)، ويَقولُ: إنَّ الشِّعرَ الَّذي فيه (لَوْلاي) لَيسَ بالفَصيحِ....قالَ: وحُكيَ لي أنَّ (أَبا عُمَرَ) اجتَهَدَ في طَلَبِ مِثلِ

(١) الكتاب: ٢/٣٧٣-٣٧٤.

(٢) شرح كتاب سيبويه، الرماني: ٣/١٥٥٤.

(٣) المصدر نفسه: ٣/١٥٥٥

(٤) المصدر نفسه: ٣/١٥٥٤.

هذا في (شِعرٍ فَصيحٍ أَوْ كَلامٍ مَنْثورٍ)، فلَمْ يَجِدْه.»[١] .

وللسِّيرافيِّ رَدٌّ مُفَصَّلٌ عَلى زَعمِ أَبي العَبَّاسِ هذا[٢]، بَلْ إنَّ مِنَ النُّحاةِ المُتأخِّرينَ مَن عدَّ إِنْكارَ المُبَرِّدِ شاهِدَ سيبويه هَذَيانًا مِنْه[٣].

وعقَّبَ الشّنتمريُّ عَلى إنشادِ سيبويه: «(وكَمْ مَوطنٍ لولاي طِحْتَ كما هوى ... بأجرامه من قلةِ النِيّقُ مُنهوي)، بقَولِه: الشَّاهِدُ في هذا البَيتِ إِتْيانُ ضَميرِ الخَفضِ بَعدَ لَوْلا الَّتي يَليها المبتدأُ، وردَّ هذا المُبرِّدُ وسفَّ قائِلَه تَحامُلًا مِنْه وتَعَسُّفًا» [٤].

واختَلَفَ المُتأخِّرونَ في المَسأَلةِ ، فمِنْهم مَنْ أَنكَرَ الجَرَّ بها[٥]، ومِنْهم مَنْ وافَقَ سيبويه في الجَرِّ بها[٦].

وأَمَّا المُحدَثونَ فمِنْهم مَن ذهَبَ إلى أنَّ الضَّميرَ في (لَوْلا) في مَوضِعِ رَفعٍ[٧]، ومِنْهم مَن ذهَبَ إلى أنَّه في مَوضِعِ جَرٍّ[٨].

ولا أرى مانعًا من الاخذ بالوجهين معًا.

المسألة الرابعة عشرة: حَقيقةُ (مَهْما)

مَذهَبُ سيبويه أنَّها (مُرَكَّبةٌ)، ويُحتَمَلُ تَرْكيبُها وَجهَينِ، أَحَدُهما: أنَّها في الأَصلِ (ما) زِيدَتْ علَيْها (ما) أُخْرى، كما هو مَذهَبُ الخَليلِ، والآخَرُ: أنَّها (مَهْ) ضُمَّ إِلَيْها (ما)، إذْ قالَ في (هذا بابُ الجَزاءِ): «...وسأَلْتُ الخَليلَ عَنْ (مَهْمَا) ، فقالَ: هي (ما) أُدخِلَت معَها (ما) لَغْوًا، بمَنزِلتِها معَ (مَتَى)، إذا قُلْتَ: مَتَى تَأْتِني آتِكَ، وبمَنزِلتِها معَ (إنْ)، إذا قُلْتَ: إنْ ما تَأْتِني آتِكَ....ولكنَّهم استَقبَحوا أَنْ يُكرِّروا لَفظًا واحِدًا، فيَقولوا: (ما ما)؛ فأَبدَلوا (الهاءَ) مِنَ (الأَلِفِ) الَّتي في الأولى»[٩]،

---

(١) التعليقة: ٢/٨٩-٩٠.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٣/١٣٧.

(٣) ينظر: الجنى الداني: ٥٤٦.

(٤) النكت: ٢/٢٧٧.

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:٢/١٩٦-٢٠٢؛ رصف المباني في شرح حروف المعاني: ٣٦٤-٣٦٥؛ ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: ٦٥-٦٦.

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي:١/٤٧٦-٤٧٧ و٤٨٠-٤٨٢.

(٧) ينظر: المرجع في اللغة العربية:٢/٢٠١.

(٨) ينظر: موسوعة النحو والصرف والإعراب: ٢٩٣ وهامشها.

(٩) الكتاب: ٣/٥٩-٦٠.

وزادَ سيبويه وَجهًا آخَرَ، إذ قال: «... وقد يجوز أَنْ يَكونَ (مَهْ) كإذ، ضُمَّ إلَيْها (ما)»(١).

ولَمْ يُسلِّمْ لسيبويه ما زادَ مِنْ وَجهٍ في الآداةِ ذي أَبو الحَسَنِ الرُّمَّانيُّ، إذْ قالَ: «...والأَصلُ في (مَهْمَا): (مَا)، دخَلَت علَيْها (ما)، كما تَدخُلُ عَلى سائِرِ أَخَواتِها، واستُقبِحَ التَّكْريرُ في (ما ما)؛ فأُبدِلَت (الأَلِفُ) هاءً؛ لأَنَّها مِن مَخرَجِ (الأَلِفِ) وحسُنَ اللَّفظُ بها، وهذا مَذهَبُ الخَليلِ، ولا يَجوزُ (عِنْدي) غَيرَه؛ لِما بيَّنَّاهُ مِنَ العِلَّةِ؛ لتَجْريَ عَلى قياسِ أَخَواتِها، مِن نَحوِ : {**أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ**} (٢)، وقَولِه: {**أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى**} (٣)...»(٤).

قُلْتُ: ولَمْ أَجِدْ أَحَدًا مِنَ الشُّرَّاحِ يَمنَعُ ما أَجازَ سيبويه سِوى الرُّمَّانيِّ.

وممَّنْ ذَهَبَ مذهَبَ الخلِيلِ أيضًا الزَّجَّاجُ(٥)، واختَلَفَ المُتأخِّرونَ فيها، فمِنْهم مَنْ تبِعَ مَذهَبَ الخَليلِ(٦)، وَمِنْهم مَن اختارَ البَساطةَ لا التَّرْكيبَ(٧).

وأَمَّا المُحدَثونَ فمِنْهم مَنِ عَدها بسيطة(٨)، ومنهم من اختار القول بالتركيب على نَحْوِ ما قرَّرَهُ الخَليلِ(٩)، وارى انها بسيطرة لا مركبة، ومازعمه الخَليلِ وسيبويه مَحْضُ افتراضٍ لا دليل عليه.

---

(١) المصدر نفسه: ٣/٦٠.

(٢) سورة النساء، الآية: ٧٨.

(٣) سورة الإسراء، الآية: ١١٠.

(٤) شرح كتاب سيبويه، الرماني: ٤/١٧٥١.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢/٢٩٩.

(٦) ينظر: الكشاف: ٩/٣٨١ وهامشها؛ شرح المفصل: ٢/٤٠٨-٤٠٩, ٤/ ٢٦٦-٢٦٩؛ شرح الرضي على الكافية: ٤/٨٨.

(٧) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢/٣١١-٣١٢؛ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١/ ٣٤٣.

(٨) ينظر: مهما في الدرس النحوي: ٣٩؛ النحو الوافي: ٤/٤٢٧

(٩) ينظر: التطور النحوي للغة العربية: ١٨٤.

الخاتمة

وفي نهاية بحثي أَقِفَ على جُمْلَةٍ من النَّتائجِ العلميَّةِ في ضوءِ ما توفَّرْتُ عليه مُفَصَّلًا في تضاعيفِ دراستي هذه، ولعلَّ من أبرزها ما يأتي:

١- عَمَّتْ تعقُّباتُ شُرَّاحِ القَرْنِ الرَّابِعِ الهِجْرِيِّ مادَّةِ كتابِ سيبويهِ جَمْعَاءَ، الصَّوْتِيَّةَ والصَّرْفِيَّةَ والنَّحْوِيَّةَ، فلم تَخُصَّ جانبًا دون آخرَ، وهو أَمْرٌ يَكْشِفُ عن تَضَلُّعِ أولاءِ الشُّرَّاحِ من كتابِ سيبويهِ، وإحاطتِهِم بدقائقِ ما فيهِ.

٢- لَحَظَ البَحْثُ أيضًا أنَّ شُرَّاحَ الكتابِ لم يَكُونُوا على مُسْتَوًى واحدٍ من حَيْثُ (حُضُورُهُمُ العلميُّ) في تَعَقُّبِ سيبويه، إذ حازَ أبوسعيدٍ السِّيرافيُّ الحُضُورَ الأَوْفَرَ من بَيْنِهِم جميعًا؛ فقد كان بحقٍّ عَالِمًا مُحَقِّقًا، ونَاقِدًا جَرِيئًا جَدًّا، ومُتمكِّنًا من كتابِ سيبويهِ بجميعِ تفصيلاته، وذا إلمامٍ عجيبٍ بدقائقِ ما فيه، ومُطَّلِعًا على غيرِ نُسْخَةٍ من نُسَخِهِ التي كثيرًا ما يُشِيرُ إليها في تضاعيفِ شَرْحِهِ، فَضْلًا عن قراءته كتابَ سيبويه على شَيْخِهِ المُحَقِّقِ ابنِ السَّرَّاجِ، وإفادته من عامَّةِ ما أوردَهُ العلماءُ من مَلاحِظَ على ما في كتابِ سيبويه؛ ومن ثُمَّ جاءَتْ تعقُّباتُهُ جَمَّةً، تُناسِبُ وَزْنَهُ العلميَّ، وسعةَ اطِّلاعِهِ, وتَمَكُّنَهُ من الكتابِ، وللهِ دَرُّهُ من عَالِمٍ.

أَمَّا الرُّمَّانيُّ فلَحَظَ البَحْثُ كَثْرَةَ تحاشِيهِ الرَّدَّ على سيبويهِ، بل إنَّهُ في بَعْضِ الأحيانِ يُغْفِلُ إيرادَ ما يرى فيه (مَأْخَذًا) على سيبويه في الكتابِ، أو يُبْدِلُهُ بمَقُولٍ آخَرَ أو تمثيلٍ آخَرَ، لا رَدَّ فيه على سيبويه، ويَسُوقُهُ وكأنَّهُ من أصيلِ ما وردَ في الكتابِ، أو يُثْبِتُهُ على ما هو عليه، ويُوَجِّهُهُ على نَحْوٍ آخَرَ، ومع ذا فقد توفَّرَ أيضًا على رُدُودٍ عِدَّةٍ في شَرْحِهِ، لم يُسَلِّمْ فيها لسيبويه ما يَزْعُمُ.

وأَمَّا أبو عليٍّ الفارسيُّ فلم أَلْحَظْ له في كتابِهِ المَوْسُومِ بـ(التَّعْلِيقَةُ على كتابِ سيبويه) ذلك الحُضُورَ المُقْنِعَ، بل إنِّي أقولُ جازمةً: إنَّ الفارسيَّ في (التَّعْلِيقَةِ) ليس هو الفارسيَّ المُحَقِّقَ، والنَّاقِدَ الجَسُورَ، والعَالِمَ الجَدِلَ، الذي نَلْحَظُهُ بقُوَّةٍ في مُصَنَّفاتِهِ الأُخَرِ؛ إذ كان كَثِيرَ التَّوارِي وراءَ رُدُودِ غيرِهِ على سيبويه، من مِثْلِ: الأخفشِ، والجَرْميِّ، والمازنيِّ، والمُبرِّدِ، وابنِ السَّرَّاجِ، ولم يَجْسُرْ هو على تعقُّبِ سيبويهِ إلاَّ في مَواضِعَ مَعْدُودَةٍ، مُكْتَفِيًا بما رَدَّ به غَيْرُهُ على سيبويهِ من دونما دَفْعٍ عنه في جُمْلَةٍ من المَواضِعِ.

وأَمَّا شُرَّاحُ الشَّواهِدِ فكَانُوا في الأَعَمِّ الأَغْلَبِ على وِفَاقٍ مع سيبويه فيما يُقَرِّرُ ويَحْتَجُّ به منها، حاشا اليَسِيرَ ممَّا وَرَدَ من تعقُّباتٍ لهم في هذا الشَّاهدِ وذاك.

٣- لَحَظَ البَحْثُ أيضًا أنَّ رُدُودَ الشُّرَّاحِ لم تَكُنْ (ذاتَ طبيعةٍ واحدةٍ)، إذ بَلَغَتْ جُمْلَةٌ منها حدَّ (التَّغْلِيطِ)، ثُمَّ يُعْزَى الغَلَطُ إلى (الكتابِ) دون شَخْصِ سيبويه، وفي بَعْضِ المَواضِعِ يُفْهَمُ من كلامِ الشَّارِحِ أنَّ الغَلَطَ أوِ الوَهْمَ من سيبويهِ نَفْسِهِ، والأوَّلُ أكثرُ، فَضْلًا عن الرَّدِّ عليه في مَواضِعَ بالنَّقْضِ، أو تَرْجِيحِ رَأْيِ غَيْرِهِ عليه صراحةً، أو الإمساكِ عنِ الدَّفْعِ عَنْهُ البتَّةَ فيما رُدَّ عليه في جُمْلَةٍ من المَواضِعِ، أو تعقُّبِهِ بأَوْجُهٍ أُخَرَ غيرِ التي قرَّرَ.

وأيضًا اعتمدَ الشُرَّاحُ أُسْلُوبينِ رئيسينِ في الرَّدِّ على سيبويهِ، الأوَّلُ: أنْ يُباشِرَ الشَّارِحُ الرَّدَّ برَأْيِهِ هو، وقد انمازَ بهذا الضَّرْبِ من الرَّدِّ أبو سعيدٍ السِّيرافيُّ خاصَّةً، ويَلِيهِ أبو الحَسَنِ الرُّمَّانيُّ، والثَّاني: أنْ يعتمدَ الشَّارِحُ رُدُودَ غَيْرِهِ، وهذا الضَّرْبُ من الرَّدِّ قد اشتركَ فيه الشُّرَّاحُ جميعًا، بيد أنَّهُ لَدُنِ الفارسيِّ أَغْلَبُ.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

١- آراء أبي علي الفارسي النحوية والصرفية خلال كتابه التعليقة على كتاب سيبويه، سامية شمس الدين محمد عبد اللطيف، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة ام درمان الاسلامية، السودان، ٢٠٠٤.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي(ت ٧٤٥هـ)، تح: رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨.

٣- الإرشاد إلى علم الإعراب, الكيشي, شمس الدين محمد بن احمد بن عبد اللطيف(٦٩٥هـ), تح: عبد الله علي الحسيني البركاتي ومحسن سالم العميري, مركز احياء التراث الاسلامي, مكة المكرمة, ١٩٨٧.

٤- الأزهية في علم الحروف, الهروي, ابو الحسن علي بن محمد النحوي(ت٤١٥هـ), تح: عبد المعين الملوحي, مجمع اللغة العربية, دمشق, ١٩٩٣.

٥- الأصول في النحو، ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي(ت ٣١٦هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د.ت).

٦- إعراب القرآن، النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل(ت٣٣٨هـ)، تح: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨.

٧- أمالي ابن الشَّجريِّ، ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة(ت٥٤٢هـ)، تح: محمود محمد الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩١.

٨- إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف(ت ٦٤٦هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٢.

٩- الانتصار لسيبويه على المبرد، ابن ولاد، أبو العباس، أحمد بن محمد التميمي(ت ٣٣٢ هـ)، تح: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦..

١٠- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري(ت ٥٧٧هـ)، ط١، المكتبة العصرية،

الاسكندرية، ٢٠٠٣.

١١- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت٩١١هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، (د.ت).

١٢- البيان في غريب إعراب القرآن، الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري(ت٥٧٧هـ)، تح: بركات يوسف هبود، ط١، دار الارقم، ٢٠٠٢.

١٣- تاريخ بغداد (تاريخ مدينة السلام), الخطيب البغدادي, أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد(ت٤٦٣هـ)، تح: بشار عواد معروف, ط١، دار الغرب الإسلامي, بيروت, ٢٠٠٢.

١٤- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله(ت٦١٦هـ)، تح: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة ١٩٧٦.

١٥- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي(ت ٧٤٥هـ)، تح: حسن هنداوي، ط١، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ٢٠١٣.

١٦- التطبيق النحوي، عبده الراجحي، ط١، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٩.

١٧- التطور النحوي للغة العربية، جوتهلف برجستراشر، ط٤، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ٢٠٠٣.

١٨- تعقيبات أبي علي الفارسي على آراء سيبويه الصرفية –جمعًا ودراسة- , سامي محمد الزهراني، أُطروحة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة ام القرى، مكة المكرمة، ٢٠١٠.

١٩- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد, الدماميني, محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت٨٢٧هـ), تح: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى, ط٣، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ٢٠٠٥.

٢٠- التعليقة على كتاب سيبويه، ابو علي الفارسي، أبو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان(ت ٣٧٧هـ)، تح: عوض بن حمد القوزي، ط١، (د.مط)١٩٩٠.

٢١- التوابع في كتاب سيبويه، عدنان محمد سلمان، وزارة التعليم العالي، جامعة بغداد، ١٩٩١.

٢٢- جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني، ط٢٨، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٣.

٢٣- الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه مع فوائد نحوية هامة، محمود بن عبد الرحيم

صافي، ط٣، مؤسسة الإيمان، بيروت، ١٩٩٥.

٢٤- الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي(ت ٧٤٩هـ)، تح: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢.

٢٥- حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه, محمود سعد, ط١, كلية الاداب, مصر, ١٩٨٨.

٢٦- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، عبد القادر بن عمر(ت١٠٩٣هـ)، تح: محمد نبيل طريفي واميل بديع اليعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨.

٢٧- دراسة لبعض المسائل الخلافية النحوية في كتاب سيبويه، محمد فاضل ثلجي الدلابيح، مجلة الوتيات حولية اكاديمية محكمة متخصصة، جامعة سعد دحلب، العدد: ٩، الجزائر، ٢٠١١.

٢٨- الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع، الكوراني، شهاب الدين أحمد بن إسماعيل(ت ٨٩٣هـ)، تح: سعيد بن غالب كامل المجيدي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ٢٠٠٨.

٢٩- الدّرس النحوي في كتب حروف المعاني بين سيبويه والنحويين, عبد الرحمن وليد, أطروحة دكتوراه, كلية التربية، جامعة المستنصرية, ٢٠١١.

٣٠- ديوان الأخطل، غياث بن غوث الاخطل(ت٩٢هـ)، تح: فخر الدين قباوة، ط٤، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٦.

٣١- ديوان الشماخ بن ضرار، الشماخ بن ضرار بن حرملة الذبياني(ت٢٢هـ), تح: صلاح الدين الهادي, ط١, دار المعارف, مصر, ١٩٦٨.

٣٢- ديوان ذي الرمّة، ذو الرمة، ابو الحارث غيلان بن عقبة بن مسعود بن حارثة(ت١١٧هـ)، قدم له وشرحه: احمد حسن بسج، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥.

٣٣- رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي، احمد بن عبد النور(ت٧٠٢هـ)، تح: احمد محمد الخراط، ط٣، دار القلم، دمشق، ٢٠٠٢.

٣٤- سر صناعة الإعراب، ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي(ت ٣٩٢هـ)، تح: حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥.

٣٥- شرح ابن طولون على الفية ابن مالك، ابن طولون، شمس الدين محمد بن علي بن خمارويه(ت ٩٥٣هـ)، تح: عبد الحميد الكبسي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٢.

٣٦- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري(ت٧٦٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، دار التراث، القاهرة، ١٩٨٠.

٣٧- شرح أبيات سيبويه، أبو محمد السيرافي، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان(ت ٣٨٥هـ)، تح: محمد علي الريح هاشم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٧٤.

٣٨- شرح أبيات سيبويه، النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل(ت٣٣٨هـ)، تح: زهير غازي، عالم الكتاب، بيروت، ٢٠٠٩

٣٩- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الاشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى الشافعي(ت٩٠٠هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨.

٤٠- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، الرضي الإستراباذي، نجم الدين محمد بن الحسن(ت ٦٨٦ هـ(، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، ١٩٧٥.

٤١- شرح ألفية ابن مالك للحازمي، ابو عبد الله احمد بن عمر بن مساعد، دروس وصوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي.

٤٢- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله(ت ٦٧٢هـ)، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، ١٩٨٢.

٤٣- شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، أبو البقاء، موفق الدين بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي الأسدي الموصلي(ت٦٤٣هـ)، تح: إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١.

٤٤- شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله(ت ٦٧٢هـ)، تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط١، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ١٩٩٠.

٤٥- شرح جمل الزجاجي، ابن الضائع، ابو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الاشبيلي الكتامي(٦٨٠هـ)، دار الامل للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، ٢٠١٦.

٤٦- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية(لأربعة آلاف شاهد شعري)، محمد بن محمد حسن شُرَّاب، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٧.

٤٧- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله

بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف(ت ٧٦١هـ)، تح: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، (د.ت).

٤٨- شرح عمدة الحافظ وعدة الالفاظ، ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله، الطائي الجياني(ت٦٧٢هـ)،تح: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبع العاني، بغداد، ١٩٧٧.

٤٩- شرح عيون كتاب سيبويه، القرطبي، ابي نصر هارون بن موسى بن صالح بن جندل(ت٤٠١هـ)، تح: عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه، ط١، مطبعة حسان، القاهرة، ١٩٨٤.

٥٠- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨.

٥١- شرح كتاب سيبويه، الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى(٣٨٤ هـ(، تح: شريف عبد الكريم النجار، ط١، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، ٢٠٢١.

٥٢- ظاهرة التقارض في النحو العربي: وجوهها وعللها، محمد مباركي، مجلة الحوار الفكري، المجلد: ١٥، العدد: ١، الجزائر، ٢٠٢٠.

٥٣- في علم النحو، امين علي السيد، ط٧، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٤.

٥٤- قاموس الأدوات النحوية، حسين سرحان، ط١، مكتبة الايمان، المنصورة- مصر، ٢٠٠٧.

٥٥- القاموس المحيط، الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب(ت٨١٧ هـ)، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط٨، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٥.

٥٦- كتاب ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن ابي بكر الشرجي الزبيدي، تح: طارق الجنابي، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٧.

٥٧- الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي(ت١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨.

٥٨- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد(ت٥٣٨هـ)، تح: الداني بن منير آل زهوي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٦.

٥٩- لسان العرب، ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي الأنصاري الرويفعى الإفريقى(ت ٧١١هـ)، ط٣، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ.

٦٠- المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، محمد الانطاكي، ط٣، دار الشرق العربي، بيروت، ٢٠١٤.

٦١- المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، بيروت، ٢٠١٩.
٦٢- المرجع في اللغة العربية نحوها وصرفها, علي الرضا, ط٢, المطبعة السورية, حلب, ١٩٦٢.
٦٣- المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري(ت٧٦٩هـ)،تح: محمد كامل بركات، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٥ هـ.
٦٤- المسائل الخلافية في الأدوات والحروف, سلام موجود فنجال الزبيدي، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٩٨.
٦٥- مشكل إعراب القرآن, القيرواني, أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي(ت ٤٣٧ هـ), تح: حاتم صالح الضامن, ط٢, مؤسسة الرسالة, بيروت, ١٤٠٥هـ.
٦٦- مصباح الراغب شرح كافية ابن الحاجب المعروف بحاشية السيد, محمد بن عز الدين المفتي الكبير, تح: عبد الله حمود الشمام, ط١, مكتبة التراث الإسلامي, اليمن, ٢٠٠٥.
٦٧- معاني الحروف, الرماني, ابي الحسن علي بن عيسى(ت٣٨٤هـ), عرفان بن سليم العشا حسونة الدمشقي, المكتبة العصرية, بيروت, (د.ت).
٦٨- معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل(ت٣١١هـ)، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨.
٦٩- معاني القرآن، الفراء، ابي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله(٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوسف النجاتي واخرون، ط١، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، (د.ت).
٧٠- معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الأردن، ٢٠٠٠.
٧١- معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت الحموي, شهاب الدين بن عبد الله الرومي(ت ٦٢٦هـ)، دار الكتب العلمية, بيروت, ١٩٩١.
٧٢- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ابو الحسين احمد(ت٣٩٥هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، ط١، اتحاد الكتاب العرب، مصر،٢٠٠٢.
٧٣- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف(ت ٧٦١هـ)، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط٦، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥.
٧٤- المقتضب، المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي(ت٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة احياء التراث الاسلامي، القاهرة، ١٩٩٤.

٧٥- منهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه، محمد عبد المطلب البكاء، دار دجلة، الاردن، ٢٠١٧.

٧٦- مهما في الدرس النحوي: الالف والهمزة لبن القدماء والمحدثين مخرجها وصفاتها لونان، رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠١.

٧٧- المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية, زهير عبد المحسن سلطان، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٩٠.

٧٨- الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٣.

٧٩- موسوعة النحو والصرف والإعراب، اميل بديع يعقوب، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٥.

٨٠- النحو الوافي، عباس حسن، ط٣، دار المعارف، مصر، ١٩٧٥.

٨١- النكت في تفسير كتاب سيبويه، الأعلم الشنتمري، ابي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى(٤٧٦هـ)، تح: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٥.

٨٢- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت٩١١هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د.ت).

٨٣- الوجيز في نحو اللغة العربية، علي السعدي، ط١، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٧.

٨٤- وفيات الأعيان وانباء أبناء الزمان, ابن خلكان, شمس الدين أحمد بن محمد(ت٦٨١هـ)، تح: احسان عباس, ط١, دار الثقافة, لبنان، ١٩٩٤.

٨٥- يونس بن حبيب آراؤهُ ومنهجُهُ في النحو واللغة، طالب عبد الرحمن التكريتي، مركز عباد ي للدراسات والنشر، اليمن، ٢٠٠٥.